

الأحزاب السياسية فكر الإسلام

صفى الرحمن (المباركفوري)
الجامعة السلفية - الهند

إصدار : رابطة الجامعات الإسلامية

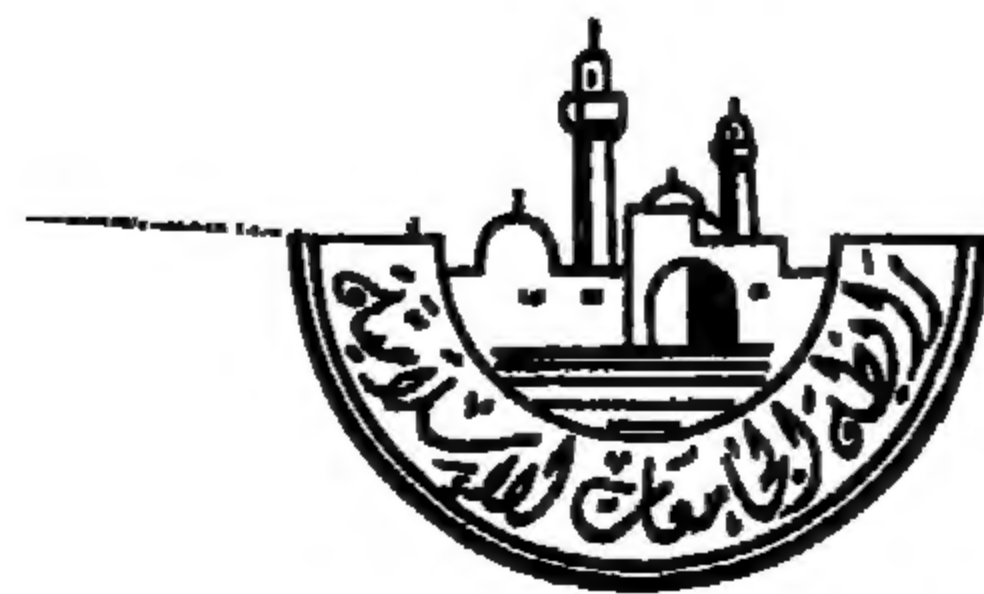
الأغزاب السياسية
في الإسلام

الطبعة الأولى
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م
حقوق الطبع محفوظة

رابطة الجامعات الإسلامية

الأحزاب السياسية في الإسلام

تأليف / صفى الرحمن المباركفوري
الجامعة السلفية - الهند



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد سيد الرسل وخاتم النبيين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وعلى الذين اتبعوهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد ، فمعروف أن رسول الله ﷺ حين هاجر من مكة إلى المدينة كان من أوائل ما عمل هناك أنه أرسى قواعد دولة صغيرة احتوت على المدينة وما جاورها من القرى والمساكن ، وربط من فيها من المسلمين وغير المسلمين على أسس من الكرامة والعدالة والحقوق والحرية والمسئولية ، وبذلك وضع نواة أول دولة إسلامية قدر الله لها أن تنمو وتزدهر حتى تقول إلى شجرة باسقة استراحت الشعوب المتعبة والأقوام المضطهدة في ظلها الوارفة حقبة من الزمان .

ومن طبيعة الإسلام أنه يعطى كل شعبة من شعب الحياة منهاجاً متزناً متكاملًا متفاعل الأطراف متناسقاً مع الفطرة الإنسانية ومع بقية شعب الحياة ، فهو يعالج الحياة كلياً وجزئياً ، وينسق بين أجزائها وبين فكرتها الكلية ، ويمنح كلا من طرفيها العناية التامة ليرتقى بها إلى قمة النبيل والشرف والكرامة ، ولينمي المواهب والطاقات المودعة في الإنسان على مسيرها الطبيعي حتى يؤدي الإنسان دوره المطلوب في بيئة تسودها الواقعية والطمأنينة والسلام ، والتطابق الكامل بين ضمير الإنسان ومشاعره الفطرية ونزعاته الخلقية وبين ممارساته العملية الواقعية .

فكانت هذه الدولة القائمة على أساس الإسلام قد ضمنت للبشر كل أنواع الخير والسعادة والحرية والرخاء ، وأعطته بكل أنواع الشرف والنبيل والكرامة ، وشهدت البشرية لأجلها من الحقوق والحرية والازدهار الخلقى والروحي والمادى

ما لم يكن في حساباتها . واستفادت الحياة من هذا الطور الجديد في جميع المجالات وعلى كلا الصعيدين - الإسلامى والغير الإسلامى - .

وفي الفترة الأخيرة انفلت زمام القيادة من أيدي الأمة الإسلامية إلى أمم أوروبا التي اخترعت أنظمة جديدة في مجال السياسة تكفل الحفاظ لحريتها وكرامتها ، وتبقى حامية لانحلالها الخلقى وانهارها الروحي وجشعها المادى والجنسى .

وبفضل الدعاية المتواصلة الخلافة نجحت هذه الأمم في ترسيخ فضائل هذه الأنظمة في الأذهان ، وتغطية الرذائل والمآسى والموبقات التي تحتوى عليها هذه الأنظمة ، حتى أخذت الأمم تحذو حذوها وتهول وراءها من غير أن تتبصر في الأمور ، وتتعرف على الحقائق المرة المختصة ، وحتى أن كثيراً من زعماء العالم الإسلامى قلدوا هذه الأنظمة المخترعة ظانين أنها أوفق بظروف هذا الزمان ، جاهلين أو متجاهلين ما فيها من الرذيلة والخبث والتبار ، متجاهلين كذلك ما في نظام الإسلام من المرونة الملائمة للظروف ، مع تحقيق الكرامة والحرية والشرف .

وفي الصفحات القادمة تناولت بالدراسة والبحث جزءاً مهماً مما أفرزته هذه الأنظمة في مجال السياسة ، وهو نظام الأحزاب ، وقد حاولت تقييم هذا النظام في ضوء التعاليم الإسلامية حتى يمكن التعرف على وجهة نظر الإسلام حول هذا النظام .

والله أسأل أن يلهمنى الرشد والسداد ، ويوفقنى وجميع المسلمين لاتباع الحق والصواب ، ويقدر لنا ما هو الخير والسعادة ، إنه ولى التوفيق .

صفى الرحمن المباركفورى
١٦/٣/١٤٠٧ هـ - ١٩/١١/١٩٨٦ م

الجامعة السلفية
بنارس ، الهند

الأحزاب السياسية : خلفياتها ونظامها

الحزب لغة : صنف من الناس تجمعهم صفة جامعة أو مصلحة شاملة من رابطة العقيدة والإيمان ، أو الكفر والفسوق والعصيان ، أو رابطة الأرض والوطن ، أو القبيلة والنسب ، أو المهنة واللغة ، أو ما يشاكلها من الروابط والأوصاف والمصالح التي اعتاد الناس أن يتجمعوا عليها ويتكتلوا حولها .

وبعد التطورات التي حدثت في أنظمة الحكومات وتمخضت عن نظام إجراء الانتخابات العامة لإرساء قواعد الحكومة على أسس من الديمقراطية كثر - بل عم - إطلاق كلمة الحزب على الوحدات السياسية التي تخوض في معارك الانتخابات بترشيح الممثلين ، وتبذل أنواعاً من الجهود للحصول على أغلبية الأصوات حتى يتسنى لها الوصول إلى كرسي الحكم في ظل النظام الجمهوري السائد في كثير من البلاد .

وحيث إن نظام تعدد الأحزاب السياسية جزء من النظام الجمهوري أو الديمقراطي ومتولد منه ، لذا يحسن بنا أن نرجع في إيجاز إلى الخلفيات التي سببت في إيجاد النظام الجمهوري حتى نكون على بصيرة مما نبحت عنه ونعرف الحقائق في جلاء ووضوح .

معلوم أن أوروبا عاشت قروناً سوداء في متاهات الجهل المطبق تحت النظام الإقطاعي ورقابة الكنيسة ، تعاني من جورهما واضطهادهما ما لا نجد له نظيراً في التاريخ .

أما النظام الإقطاعي فكان يقسم المجتمع إلى طبقتين : طبقة في قمة الترف : وهي طائفتا السادة الملاك ورجال الكنيسة ، وأخرى في حضيض العوز : وهي

طائفتا العبيد ورقيق الأرض . ومن هذه الأخيرة صغار القساوسة والزهاد من رجال الكنيسة .

أما السيد المالك فكان له كل السلطات القضائية والعسكرية في أملاكه ، وكان له من الحقوق المالية والخدمية من أرقاء أرضه ما لا يتصور فوقها ، وحتى كان من حقه أن يقتله في بعض الظروف دون أن يسأله أحد ، وكان رجل الدين مع سلطته الروحية سيداً إقطاعياً أيضاً .

أما رقيق الأرض فهو عبارة عن الفلاح الذي كان يحرق الأرض ويزرعها ، وكان محروماً مطروداً يجتهد ليلاً ونهاراً ، ولا يستحق أن يقتطف من ثمرة جهوده شيئاً ، بل كان السيد المالك هو الذي يتفضل عليه بلقيمات يقمن صلبه ، حتى يبقى حياً يواصل جهده ، ولم يكن له شيء يسمى بالحقوق ، وإنما كان تحت رحمة المالك السيد وفضله ، وكان هؤلاء هم عامة سكان أوروبا ، كانوا يولدون وهم أرقاء ، ويحيون وهم أرقاء ، ويموتون وهم أرقاء ، فلم يكن الرقيق من أدته الحوادث إلى الرق ، بل من ولد في بيت فلاح أى في بيت رقيق فهو رقيق ، ومن ولد في بيت السيد فهو سيد ، وكان هذا مبدأً إجماعياً لا يقبل أى تعديل .

أما الكنيسة فكانت قد احتلت مكان الإله القاهر ، تلهم العقيدة ، وتشرع الشريعة ، وتبنى المناهج ، وتتحكم في الرقاب ، وتعبث بالأعراض والأموال ، وتأخذ بالذنوب ، وتغفرها إن شاءت ، أى أنها كانت تفعل ما تشاء وتحكم ما تريد ، لا معقب لحكمها ولا راد لفعلها ، وكان السادة الإقطاعيون وملوك الدولة والإمبراطور العظيم كلهم خاضعين لحكم الكنيسة ورقابتها . مضطرين إلى التعاون معها طوعاً أو كرهاً . ساعدت الكنيسة على ذلك أوضاع أوروبا في ذلك الزمان من اعتياد سكانها الذل والخضوع المستمر للقوى المسيطرة وجهلهم المطبق مع سذاجتهم وضعالتهم الفكرية الكبيرة .

وهذه الميزات الإلهية مع تلك الأوضاع جعلت من الكنيسة مارداً جباراً وطاقوتاً جائراً يملك كل لوازم الاستبداد ، ويسير كل شيء وفق إرادته وهواه . فلم تدع الكنيسة جانباً من جوانب الحياة إلا وأمسكته بيد من حديد ، وغلته

بقيودها العاتية ، وفرضت على عقول الناس وأموالهم وتصرفاتهم وصاية لا نظير لها البتة .

وأدت هذه الجرائم الكنسية إلى ردود فعل شديدة في أوساط مختلفة بين آونة وأخرى ، إلا أنها باءت بالفشل لأجل أنها لم تكن تملك من الأسس والمقومات والأجهزة ما تستطيع به كسر شوكة الكنيسة وكبح جماحها ، بينما كانت الكنيسة تملك تنظيمًا دقيقاً وأجهزة رقابة واسعة مع سيطرتها على جميع المقومات ، فنجحت في إجهاض مثل هذه الردود . ولكن فكرة الانفلات من آصار الكنيسة وأغلالها لم تزل تنمو وتتولد في البيئة المضطهدة .

وفي هذه الظروف أخذ العقل الأوروبي في الاستيقاظ من سباته العميق وفي الكد والعمل في مجال اختصاصه بدون وصاية ضاغطة ، وذلك بفضل اقتباسه طرائق البحث ومناهج التفكير من مراكز الحضارة الإسلامية في الأندلس وصقلية وجنوب إيطاليا .

وأدى هذا الكد والعمل إلى نظريات كونية أثبتت الأيام صحتها ، مثل نظرية « كوبرنيك » الفلكية الذي ملأ قبل أن يقع في قبضة محكمة التفتيش الكنسية ، وقام لها بعده « جردانو برزوني » الذي أحرقته الكنيسة بسبب هذه « الجريمة » وذرت رماده في الهواء ، ولكن قام على الطريق بعده « جاليلو » الذي صنع المرقب « التلسكوب » فأثبت صحة هذه النظرية بالتجربة العملية . والكنيسة وإن نجحت في إرغامه على التوبة إلا أن هذه النظرية أوجدت آثاراً واسعة ظلت راسخة في الفلسفة الأوروبية عامة .

وحيث إن الكنيسة قاومت هذه النظرية بعملياتها الوحشية القمعية باسم العقيدة ، ودخلت في الصراع ضد مثل هذه النظريات باسم الدين فقد صار الدين والعقيدة والوحي عرضة للشك ، إذ لو كان حقاً لم يكن ليناقض الحقيقة الكونية الثابتة ، وهكذا فقدت الكنيسة الكثير من ثقة الناس فيها ، وأدى ذلك إلى التشكيك في سلامة معلوماتها ، بينما أعطت هذه النظرية الأولوية للتجربة والبحث العقلي من أجل الوصول إلى الحقائق .

لكن بقيت الكنيسة تقاوم هذا الاتجاه الفكرى مقاومة لا هوادة فيها ،
وتصطدم مع نظرية كونية مرة بعد أخرى ، إلا أن الفشل والخسران كان هو
حظها الأخير ، فقد أثبت التجارب أن كثيراً من معتقدات الكنيسة ومعلوماتها
زائفة باطلة لا تمت إلى الحقيقة بصلة ، لأنها تباين الحقائق الكونية الواقعية ، حتى
ثار العلماء ودعاة التجديد مطالبين بتقديس العقل واستقلاله بعيداً عن الوحي ،
لكن لم يجرؤوا - نظراً إلى الظرف السائد من سلطة الكنيسة وبطشها - على
إنكار الوحي بالكلية ، بل جعلوا لكل من الطرفين دائرة مستقلة ، فقد كان
« ديكارت » يرى : « أن ميدان العلم الطبيعة ، وموضوعه استغلال القوى
الطبيعية ، وأدواته الرياضة والتجربة ، ويختص الدين بمصائر النفس في العالم
الآخر ، ويعتمد على الاعتقاد والتسليم ، فلا تصادم بين العلم والدين ،
ولا سلطان لأحدهما على الآخر »^(١) .

وتقدم البحث العلمى وتطور الصراع وازدادت الجراءة حتى دعا بعضهم
إلى النقد التاريخى للكتب الدينية ، وطالب بعضهم بإخضاع الوحي للعقل عند
التعارض ، ودعا إلى مبدأ التسامح الدينى وإعطاء الحق لكل إنسان فى أن يعتنق
ما يشاء ويكفر بما يشاء من الأديان والمذاهب .

ثم تعالت الأصوات بأن العقل هو الحكم الوحيد ، وهو كل شئ ،
وما عداه من الدين والوحي خرافة ووهم . وقد قام رجال بارزون بالنقد اللاذع
للدين وطقوسه ، حتى كان « فولتير » يرى : « أن الطقوس والشعائر والعبادات
والاحتفالات الدينية جرائم محلية يعاقب عليها كل من يزاولها ، لأنها ضارة
بالمجتمع ، خاصة إذا تمت فى صورة أضاح وقرابين » .

وكان يرى : « أن التوحيد بين الدين والدولة هو أبشع نظام ، لذلك يجب
إلغاؤه وإقامة نظام آخر يخضع فيه رجال الدين لنظم الدولة ، ويخضع فيها الراهب
للقاضى ... إنه لا يمكن طاعة البشر باسم طاعة الله ، لا بد من طاعة البشر باسم
قوانين الدولة » .

(١) العلمانية ص ١٥٣ من سلسلة تراث الإنسانية ج ٢ .

وبينما كان هذا الصراع على قدم وساق انفجر بركان الثورة الفرنسية بعد أن كان الفساد السياسى والتدهور الاقتصادى قد بلغ غايته فى السنوات السابقة للثورة ، فوقف الشعب بكل فئاته من الفلاحين والمهنيين والقساوسة الصغار جبهة واحدة ضد رجال الدين والأشراف ، وقضت سنة الله أن ينتصر الشعب على جلاديه وأن تحصد المقصلة معظم الرؤوس المترفة الطاغية .

وحلت الثورة الجمعيات الدينية ، وسرحت الرهبان والراهبات ، وصادرت أموال الكنيسة ، وألغت كل امتيازاتها ، وحوربت العقائد هذه المرة علناً وبشدة ، وأصبح رجل الدين موظفاً مدنياً لدى الحكومة^(٢) .

وتوالى بعد هذه الثورة ثورات أخرى كالبراكين فى أنحاء القارة الأوروبية ، وكان نجاح أى ثورة يعنى انهيار النظام الإقطاعى وانتهاء نفوذ الكنيسة .

وقد أسفرت الثورة الفرنسية وما تلتها من الثورات عن تحولات خطيرة ونتائج بالغة الأهمية ، وعرفت أوروبا بفضلها - وربما لأول مرة - شيئاً اسمه « حقوق الإنسان » . وفيما يلى ملخص هذه الحقوق :

١ - الحرية الشخصية : أى توفير الحرية التامة لجميع أفراد الشعب فى سلوكهم الشخصى واتجاههم الفكرى . فللفرد - أيا كانت عقيدته أو جنسيته - حرية العمل وحرية التنقل وحرية السلوك وحرية العقيدة والدين .

٢ - المساواة : أى التساوى بين جميع المواطنين وأفراد الشعب فى الحقوق والواجبات والضمانات .

٣ - علمنة الحكومة : أى فصل الدين عن الدولة تماماً ، اعتباراً بأن الدين إنما هو عبارة عن أشكال العبادات والطقوس التى يمارسها الإنسان إعلاناً عن اعترافه بوجود الله وخضوعه له . وبتعبير آخر : الدين إنما هو علاقة روحية فقط بين العبد وربّه ، مقتصر على هذه العلاقة ، ولا يتعداها إلى تنظيم شئون الحياة

(٢) العلمانية ص ١٦٨ ، ١٦٩ من تاريخ أوروبا الحديث : فيشر ، الفصل الأول .

ووضع أسس المجتمع ، فلإنسان أن يمارس أمور دينه داخل جدران الكنائس والمساجد ، ويهتم به في سلوكه الشخصي والفردى وهو حر في ذلك ، ولكن لا يحل للدين أن يتدخل في شئ من الأمور الدستورية والشئون الاجتماعية من السياسية والاقتصادية والمالية والعسكرية والقضائية وغيرها ، ولا يمكن أن يُقدّم أو يُقبل أى اقتراح في هذه المجالات باسم الدين ، فإنها كلها من اختصاص العقل الإنسانى ، ولإنسان أن يقوم باختراع المبادئ ووضع المناهج وتشريع الأحكام وسن القوانين في هذه المجالات ، حسب تجاربه وخبراته ، وحسب تركيبه العقلى والفكرى ، ولا شأن لرب الإنسان ودينه بهذه الأمور .

٤ - جمهرة الحكومة : أى وضع الدستور وتشكيل الدولة ودوائرها وفق إرادة الشعب ، فالشعب هو مصدر كل نوع من السلطات - الدستورية والإدارية وغيرها - وهو سيد نفسه ، ولا وصاية لأحد عليه .

إن هذه المبادئ الأربعة لها أبعادها ودلالاتها ، وهى تحتوى على جميع التحولات الجذرية التى تمخضت عن صراع العلم والكنيسة وعن الثورات العامة ، ولا شك أنها كانت تحولات خطيرة فى تاريخ أوروبا ، فقد قلبت الأوضاع تماماً وانبثقت عن نظام شعبى حر كان على طرف النقيض من النظام الاقطاعى الكنسى الذى كان سائداً فيما قبل ، وإذا كان النظام الاقطاعى الكنسى متطرفاً فى منع العقل الإنسانى من العمل فى مجال اختصاصه فإن هذا التحول كان متطرفاً فى تسريح العقل وطغيانه ، حتى حكمه فى غير مجال اختصاصه .

كان من الطبيعى إزاء هذه المبادئ الاجتماعية أن لا تكون السلطة حكراً على طبقة دون طبقة ، فاختير لذلك طريق الانتخاب والتمثيل لفترة محددة ، حتى يكون الممثلون هم المعبرين عن إرادة الشعب وآرائه ، والقائمين بإدارة دفة الحكومة والرقابة على أجهزتها نيابة عنه .

كما كان من الطبيعى إزاء حرية التفكير وعلمنة الحكومة أن يجتهد كل من شاء فى شئون السياسة والاجتماع ، ويخرج بنظريات وآراء يراها أصلىح للشعب وأوفق للدولة ، وأن ينتظم المتوافقون على هذه النظرية فى وحدة ، وينظموا أنفسهم لدعوة الشعب إليها ، وللخوض فى معركة الانتخاب من خلالها . من هنا

جاءت فكرة الأحزاب السياسية في النظام الديمقراطي ، حتى صارت جزءاً مهماً من هذا النظام .

فالحزب السياسي في الحقيقة عبارة عن منظمة تقوم على أسس من النظريات والمواقف السياسية التي تصطلح مجموعة من السياسيين على وجوب احترامها وتنفيذها لتنظيم الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد .

والقاعدة المتبعة في هذا الباب أن يوضع دستور أساسى يفصح عن عقيدة الحزب ونظريته في السياسة ، يذكر فيه القواعد الأساسية والمبادئ الجذرية الدائمة التي سيتبعها هذا الحزب في تخطيط البرامج واتخاذ المناهج والمواقف في مختلف المجالات والشئون .

ويعتبر هذا الدستور بمنزلة الأساس الذى ينبثق عنه تنظيم الحزب وينبنى عليه . فمن آمن به واعتقده حقاً - وبتعبير آخر : اعترف به واتخذته أساس التحرك والعمل - انتظم في ذلك الحزب ، وصار فرداً من أفراد ، وربما عضواً من أعضائه ، أو ركناً من أركانه ، ومن لا فلا ، إذن فالدستور هو أساس الولاء والعداء ، والاتحاد والافتراق ، والتعاون والتخاذل ،

أما الفوائد والأغراض التي يهدف إليها نظام الأحزاب فهي كما يلي :

١ - إيجاد مناخ صالح لنمو وازدهار نظريات وأيدولوجيات متنوعة في السياسة والاجتماع .

٢ - توفير القواعد لعرض هذه النظريات والأيدولوجيات على الشعب وبثها فيه .

٣ - مناقشة هذه النظريات والأيدولوجيات حتى يتم الوصول إلى ما هو أصح .

٤ - تبادل الآراء لاتخاذ المواقف الصحيحة حول الأوضاع الراهنة والحوادث المستجدة ، وعرضها على الشعب بالبلاغات والنشرات .

٥ - كف الهيئة الحاكمة عن الاتجاه الخاطيء في سياسة البلاد ، وعن العدوان والطغيان في ممارسة السلطة .

٦ - تنظيم المظاهرات والاحتجاجات ضد الهيئة الحاكمة إذا لم يغن البيان والإبلاغ .

٧ - إعطاء الشعب فرصة اختيار البديل إذا لم يرض عن النظام السائد في البلاد أو عن الرجال القائمين بالسلطة .

٨ - توفير الفرصة لكل فرد أو مجموعة من الناس يتطلعون إلى الحكم والسلطة أن يرشحوا أنفسهم أو ممثليهم ، ثم يخوضوا معركة الانتخاب ويحاولوا من خلاله الوصول إلى مقاعد النواب وكراسى الحكومة ... والحقيقة أن هذا هو بيت القصيد .

أما مهمة الأحزاب فأعظمها هو أن يجعل نصب عينيه كسب ثقة الشعب ليتمكن من الحصول على أغلبية أصوات الناخبين في الانتخاب المرتقب ، حتى يتسنى له الوصول إلى كرسى الحكم .

ولكسب ثقة الشعب يتابع كل حزب ، بدقة وشمول ، كل ما يجرى في البلاد وما يحدث فيها وما تفعله الأحزاب الأخرى ، حتى يُظهر الحقائق للشعب ، ويحرص على ما ينفعه ويُبدى له نصحه ، ويتفانى في كل ما فيه صلاحه .

وقد أدى هذا إلى أن الحزب إن كان هو الحزب الحاكم فلا يدخر وسعاً في تضليل الشعب ، وتمويه الحقائق ، وإلباس الأخطاء الفادحة لباس الحق والصواب ، ويستخدم لذلك جميع أجهزة الإعلام الرسمية التى ليس من حق أى حزب أن يستخدمها لصالحه ، بل ويستخدم الأجهزة الرسمية التى هى أمانة من قبل الشعب فى يد الحكومة ، وليست بأمانة فى يد الحزب ، يستخدمها لقمع الأحزاب المعارضة ، وكف أفواهها ، وتعتم أصواتها ، بل ربما يحاكمها فى قضايا مختلفة ومفتعلة ، محاكمة مزورة يشهر بها المعارضين ويشوه سمعتهم .

أما إذا كان الحزب من الأحزاب المعارضة فإنه أيضاً لا يدخر وسعاً فى الافتراء على الحزب الحاكم وتشويه سمعته والهجوم على كل نشاط يتولاه ، بل يذهب إلى أبعد من ذلك ، فهو يسعى بجد وكد لإيقاع الحكومة والحزب الحاكم فى ورطات وأزمات ، ويرحب من أعماق القلوب بكل خطأ يقع من أعضاء الحزب الحاكم وممثليه فى النشاط الحكومى أو السلوك الاجتماعى أو الشخصى - إذا

كان يمس كرامة الآخرين - وليس أحب إلى الحزب المعارض من تمادى الحزب الحاكم - بأعضائه أو ممثليه - في تلك الأخطاء لتكون رصيماً له في المعركة الانتخابية القادمة .

هذا هو ما يجري فعلاً في الديمقراطيات الغربية والشرقية القائمة على أساس تعدد الأحزاب ، وهذا ما نشاهده صباح مساء في بلادنا - الجمهورية الهندية - وما نسمع عنه في البلدان الأخرى ، وليس مجرد خيال أسطوري مفروض .

وما دمنا نبحث عن أمور ليست بخيالية ، بل لها صلة عريضة بما يدور في المجتمع البشري فلا بد وأن نراعي الأمر الواقع ، وأن نبني المواقف من خلال التجارب التي أفرزتها الطبائع البشرية ، وهذا ما سنراعيه إن شاء الله تعالى في الفصول القادمة ، وقبل ختام هذا الفصل نرى أن نقدم مقارنة موجزة بين نظام الحكم الإسلامي والحكم العلماني الديمقراطي القائم على نظام الأحزاب السياسية ، حتى يتسنى لنا استخراج موقف الإسلام ومعرفة اتجاهه في هذا المجال . وعند المقارنة نجد بين الحكمين بعداً كثيراً وتبايناً كبيراً على الصعيدين المبدئي والتشريعي .

فالحكم الإسلامي يقوم على أساس الإيمان بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً ، وهو يستمد نظره إلى الكون والحياة والإنسان من هذا الإيمان .

ومعنى هذا أن الحكم الإسلامي يقوم على أصول ومبادئ كلية فرضها القرآن والسنة في تنظيم شئون الحكم ، وعلى التزام مناهج وخطوط رسمها رسول الله ﷺ وخلفاؤه الراشدون المهديون من بعده .

ومن هنا يبدو الفارق الأساسي الكبير بين الحكمين فإن مصدر السلطة في الإسلام هو الله ، وتشريعاته تبتنى على الكتاب والسنة ، وهو يوجب الحكم بما أنزل الله ، ويرى العدول عن ذلك فسقاً وظلماً وكفراً ، فلا يمكن الفصل بين الدين والدولة في نظر الإسلام .

وأما الحكم العلماني فهو يفصل الدين عن الدولة تماماً ، ولا يسمح له أن يتدخل في شيء من شئون الحكم والاجتماع ، - كما سبق - ومصدر السلطة عنده هو الشعب ، وتشريعاته تبتنى على إرادته وهواه ، فلا بد للسلطة من الحفاظ على رغبة الشعب ومرضاته ، ولا يمكن لها أن تعدل عن إرادة الشعب وهواه ، حتى ولو أدى ذلك إلى تحليل الزنا واللواط وتحليل وطء المحارم من الأخوات والبنات .

والحكم العلماني يسرح العقل ويرخي عنانه تماماً ، بل يطلقه بغير عنان يمشي في أي طريق شاء ، ويعمل أي عمل يريد ، فلا بد عنده من الحفاظ على حرية العقل ولو عمل بالطغيان وصار مطية للهوى ووسيلة للهدم والدمار . بينما الإسلام يحدد نشاط العقل في مجالات اختصاصه بحيث يضمن سلامته عن الطغيان والهوى ، ويكون سبباً في جلب الخير والسعادة .

فالمبادئ والتشريعات كلها عُرضة للتغيير والتعديل في الحكم العلماني حسب ما يتطلبه العقل والتفكير وحسب تطور الحياة ، ويرى هذا ميزة تفوق بها غيره ، بينما موقف الإسلام من حياة الإنسان يفيد أن هذا خطأ فاحش ، وأنه نظر إلى زاوية صغيرة محدودة من حقيقة كبيرة واسعة الأرجاء ممتدة الآفاق ، وذلك لأن دوائر الحياة البشرية كلها ليست متغيرة متطورة ، بل منها ما هو ثابت ثبوت الدوام والاستقرار ، ولا يعتره التغير والتبدل وهو ما يتعلق بالهدى والضلال ، وهو يقتضي مبادئ تشريعات مستقلة لا تتغير أبداً ، وهذا كالعقائد والعبادات ، وأحكام النكاح والطلاق ، والأنساب والموارث ، والحلال والحرام . ومنها ما هو متغير في الصور والأساليب ، غير متغير في الجوهر والهدف ، وهو يقتضي قواعد جامعة وضوابط شاملة مستقلة غير متغيرة مع حرية العقل والتفكير في التخطيط واختراع الأساليب ، وهذا كأمر كثيرة من الاقتصاد .

ومنها ما لا علاقة له بالهدى والضلال ، بل هو من الأمور الدنيوية المحضة ، كالزراعة والصناعة ، وهو يقتضي الحرية الكاملة للقوى العقلية والعملية في ممارسة نشاطها في هذا المجال .

فالإسلام أعطى كل دائرة من هذه الدوائر ما تقتضيه طبيعتها ، ولم يترك العقل الإنسان يتيه في الظلمات ، أو يتخبط في التجارب في غير مجال اختصاصه ، فيعمل بالطغيان ، ويجر على البشرية الثبور والويلات . كذلك لم يكبح حريته في مجال اختصاصه حتى ينكمش عن العمل ، ويعجز عن استخدام الطاقات المودعة فيه .

ونظراً إلى هذه الفوارق الكبيرة الجذرية بين الحكيم - الإسلامي والعلماني - لا يجوز أن يُقاس أحدهما على الآخر ، ولا يلزم أن يصح في أحد النظامين ما يصح في الآخر ، بل على العكس من هذا ربما يكون الشيء نافعا في أحدهما ضاراً في الآخر ، جائزاً في أحدهما ممنوعاً في الآخر ، وستوضح شيئاً من هذا في الفصول القادمة بإذن الله .

قضية الأحزاب في ضوء أسسها وفعاليتها

إن تعدد الأحزاب في أى مجتمع يعنى أن هناك أموراً اجتماعية تتعارض فيها وجهات النظر وتختلف فيها الآراء بحيث لا يمكن الوصول إلى نقطة يقتنع بها الجميع ، بل إن ما يراه أحد الأحزاب خيراً يراه الآخر شراً ، وما يراه أحدها سعادة يراه الآخر شقاءً .

ثم معلوم طبعاً أن مثل هذه الأمور لا تكون تافهة تهم بعض الأفراد أو بعض المجموعات الصغيرة والتكتلات المنكمشة ، بل تكون أموراً عظيمة تهم معظم المجتمع وجل الشعب بحيث لا يمكن له إهمالها وصرف النظر عنها ، بل لا بد له من الإسهام فيها واتخاذ المواقف الحازمة منها .

إذن فهذه الأمور التى تختلف حولها الأحزاب إما أن تكون أموراً جذرية ، كالأسس والمبادئ التى تبنى عليها المجتمعات والحضارات ، وكالأهداف والغايات المطلوبة عند الأمم والتى تتعلق بوجودها وكيانها المادى والمعنوى ، أو لا تكون تلك الأمور أموراً جذرية ولكنها تكون من الأهمية بحيث تعود بالنفع العام أو الضرر الشامل على الشعب والأمة مادياً ومعنوياً كالمناهج والسلوك والحكمة والتدبير والوسيلة والذريعة .

وتعبيراً عن هذا بالمصطلحات الإسلامية نقول : إن تعدد الأحزاب إما أن يكون مبنياً على الاختلاف فى العقيدة والأركان ، أو فى الشرائع والأحكام ، أو فى المناهج والسلوك ، وكل من له إلمام بطبيعة الإسلام يعرف أن الإسلام لا يحتمل الاختلاف فى شئ من هذه المجالات ، ولم يأت الخلاف فى هذه المجالات على مدى التاريخ الإسلامى الطويل إلا بشمرات خبيثة أدت إلى تفكك الأمة ،

وسقوطها إلى حضيض الهوان ، وأعطت لأعدائها الفرصة يتلاعبون بعزها وكرامتها وينهبون ثرواتها وخيراتها كيف يشاؤون .

أما أن الخلاف في مثل هذه المجالات لا يتحملة الإسلام فذلك لأن الإسلام دين كامل شامل لم يترك ناحية من نواحي الحياة إلا وقد أتى فيها بهداية كافية شافية ، وأغنى المسلمين عن مصادمة الأفكار وتضارب الآراء ، قال ابن القيم - رحمه الله - رداً على الذين قسموا طرق الحكم إلى شريعة وسياسة :

« وتقسيم بعضهم طرق الحكم إلى شريعة وسياسة كتقسيم غيرهم الدين إلى شريعة وحقيقة ، وكتقسيم آخرين الدين إلى عقل ونقل . وكل ذلك تقسيم باطل ، بل السياسة والحقيقة والطريقة والعقل كل ذلك ينقسم إلى قسمين : صحيح وفاسد ، فالصحيح قسم من أقسام الشريعة ، لا قسم لها ، والباطل ضدها ومنافيا ، وهذا الأصل من أهم الأصول وأنفعها ، وهو مبنى على حرف واحد ، وهو عموم رسالته ﷺ بالنسبة إلى ما يحتاج إليه العباد في معارفهم وعلومهم وأعمالهم ، وأنه لم يحوج أمته إلى أحد بعده ، وإنما حاجتهم إلى من يبلغ عنه ما جاء به ، فله رسالته عمومان محفوظان لا يتطرق إليهما تخصيص عموم بالنسبة إلى المرسل إليهم ، وعموم بالنسبة إلى كل ما يحتاج إليه من بعث إليه في الدين وفروعه ، فرسالته كافية شافية عامة لا تحوج إلى سواها ، ولا يتم الإيمان به إلا بإثبات رسالته في هذا وهذا . فلا يخرج أحد من المكلفين عن رسالته ، ولا يخرج نوع من أنواع الحق الذي تحتاج إليه الأمة في علومها وأعمالها عما جاء به ، وقد توفي رسول الله ﷺ وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر للأمة منه علماً ، وعلمهم كل شيء حتى آداب التخلي وآداب الجماع والنوم والقيام والقعود والأكل والشرب والركوب والنزول والسفر والإقامة والصمت والكلام والعزلة والخلطة والغنى والفقر والصحة والمرض وجميع أحكام الحياة والموت . ووصف لهم العرش والكرسى والملائكة والجن والنار والجنة ويوم القيامة وما فيه حتى كأنه رأى عين .

وعرفهم معبودهم وإلههم أتم تعريف ، حتى كأنهم يرونه ويشاهدونه بأوصاف كماله ونعوت جلاله ، وعرفهم الأنبياء وأممهم وما جرى لهم ، وما جرى

عليهم معهم ، حتى كأنهم كانوا بينهم ، وعرفهم من طرق الخير والشر دقيقها وجليلها ما لم يعرفه نبي لأمة قبله ، وعرفهم ﷺ من أحوال الموت وما يكون بعده في البرزخ ، وما يحصل فيه من النعيم والعذاب للروح والبدن ما لم يعرف به نبي غيره ، وكذلك عرفهم ﷺ من أدلة التوحيد والنبوة والمعاد والرد على جميع فرق أهل الكفر والضلال ما ليس لمن عرفه حاجة من بعده ، اللهم إلا من يبلغه إياه ، ويبينه ويوضح منه ما خفى عليه .

وكذلك عرفهم ﷺ من مكاييد الحروب ولقاء العدو وطرق النصر والظفر ما لو علموه وعقلوه ورعوه حق رعايته لم يقم لهم عدو أبداً .

وكذلك عرفهم ﷺ من مكاييد إبليس وطرقه التي يأتيهم منها ، وما يتحرزون به من كيد ومكره ، وما يدفعون به شره ما لا مزيد عليه . وكذلك عرفهم ﷺ من أحوال نفوسهم وأوصافها ودسائسها وكائنها ما لا حاجة لهم إلى سواه . وكذلك عرفهم ﷺ من أمور معاشهم ما لو علموه وعملوه لاستقامت لهم دنياهم أعظم استقامة .

وبالجملة ، جاءهم بخير الدنيا والآخرة برمته ، ولم يحوجهم إلى أحد سواه . فكيف يُظن أن شريعته الكاملة التي ما طرق العالم شريعة أكمل منها ناقصة تحتاج إلى سياسة خارجة عنها تكملها ، أو إلى قياس أو حقيقة أو معقول خارج عنها ، ومن ظن ذلك فهو كمن ظن أن بالناس حاجة إلى رسول آخر بعده ، وسبب هذا كله خفاء ما جاء به عن من ظن ذلك ، وقلة نصيبه من الفهم الذي وفق الله أصحاب نبيه الذين اكتفوا بما جاء به واستغنوا به عما سواه ، وفتحوا به القلوب والبلاد ، وقالوا : هذا عهد نبينا إلينا وهو عهدنا إليكم^(١) .

وإذا كان الدين الإسلامي على هذه الدرجة البالغة من الكمال والتمام ، ومن الإحاطة والشمول ، ومن الوضوح والظهور ، فلا يتصور عقل سليم أن ينشأ بين أهله خلاف في العقائد والشرائع ، أو في المناهج والسلوك ، أو في غير ذلك ، إلا أن الخلاف قد وقع بين أهل الإسلام قديماً وحديثاً في جميع هذه المجالات ،

(١) إعلام الموقعين ٤/ ٣٧٥ ، ٣٧٦ .

فإذن نحن أمام أمر واقع ، ولا يمكن لنا أن نجاوزه بدون أن نعرف موقف الإسلام منه ، فنقول : إن الخلاف الذى وقع فى الماضى أو سيقع فى المستقبل بين المنتسبين إلى الإسلام فى الأمور الجذرية الأساسية يمكن حصرها فى ثلاثة أنواع :

١ - الأول : الاختلاف فى التلقى ، أى فى المصادر الأساسية التى يتلقى منها العقائد والأحكام . فالإسلام يحصر مصدر التلقى فى وحى الأنبياء والرسل فقط ، وهذا الوحى - بالنسبة للمسلمين - محصور فى الكتاب والسنة فقط ، وقد أخذ منهما مصدران آخران للتشريع ، وهما الإجماع والقياس المبني على الكتاب والسنة ، ومعنى بناء القياس عليهما أن يؤخذ الحكم من معقول النص ، بأن يكون للنص علة مصرح بها أو مستنبطة ، ومحل الحادثة مما يوجد فيه تلك العلة ، والنص لا يشملها .

وقد خالف هذا الأصل عدة فرق إسلامية : كالشيعة والمعتزلة والخوارج والصوفية ، فالشيعة لا يؤمنون بهذا القرآن الذى هو فى أيدينا ، ولا يعترفون بهذه الأحاديث التى حوتها كتب السنة ، بل يؤمنون بقرآن مزعوم يسمونه مصحف فاطمة ، ويعتقدون أن أئمتهم الإثنى عشر توارثوا هذا المصحف أبا عن جد ، حتى ورثه خرافة السرداب « محمد بن الحسن العسكرى » ، الإمام الغائب والمهدى المنتظر فى عقيدتهم ، وإنه سيظهر بهذا المصحف ويحكم به بين الناس حين يخرج بعد غيبوبته التى لا يعلم مدى طولها إلا الله . كذلك عندهم كتب للأحاديث يروونها عن أئمتهم ، يبنون عليها عقيدتهم وشريعتهم .

أما الخوارج والمعتزلة فقد حاولوا التشكيك فى الأحاديث الصحيحة الثابتة ، ورفضوا كثيراً منها ، لا بنوع من الشبهة والتأويل ، بل لأنهم لا يرونها حجة فى الدين ، ومصدراً لأحكام الشرع المبين .

أما المتصوفون فحدث عن غيهم ولا حرج . فمصدر التلقى عندهم ليس الكتاب والسنة بل هو الوحى المزعوم والكشف المظنون الذى يحصل للأولياء فى زعمهم ، وكذا المنامات واللقاء بالأموات السابقين وبالحضر عليه السلام ، وبالنظر فى اللوح المحفوظ والأخذ عن الجن والأرواح ، فهذه المصادر هى التى تؤخذ منها العقائد والتشريعات عند المتصوفين ، ولذلك تعددت سبلهم وتكاثرت

طرقهم حتى قالوا : إن الطريق إلى الله بعدد أنفاس الخلائق ، فلكل شيخ طريقه وذكره وشعائره .

٢ - الثاني : الاختلاف في صميم العقيدة التي يبتنى عليها الدين .
وقد شهد لنا التاريخ الإسلامى أن الخلاف الذى وقع فى هذا الباب إنما وقع إما :
لأجل التفريط وعدم الاعتراف بكل ما ثبت بالنص ، أو لأجل الإفراط والغلو
فيما ثبت بالنص ، وذلك بالزيادة على معناه الشرعى ، أو بالتغيير فيه ، أو بالصاق
أحكام وشرائع مخترعة إلى بعض النصوص .

فمن التفريط نفى ما هو ثابت نصاً بنوع من التأويل نظراً إلى بعض
الاستحالات العقلية والفلسفية ، أو محاولة لتفسير المتشابه والوصول إلى كنهه ،
والكشف عن حقيقته ، وهذا ما فعلته القدرية والمعتلة من المعتزلة والجهمية ،
فقد ذهبوا إلى نفى صفات الله تعالى وتعطيلها أو تأويلها بتأويلات سخيفة مؤداها
النفى والإنكار .

ومن الإفراط ما ذهب إليه الجبرية والمجسمة والمشبهة الذين حاولوا بيان
صفات الله تعالى وكشف معناها ، فذهبوا إلى صريح التشبيه والتجسيم ، أو إلى
ما يقرب منهما . ومن الإفراط أيضاً ما وقع فيه القبوريون من دعاء الأموات
والاستعانة والاستغاثة والاستعاذة بهم ، وتقديم النذور والقرايين إلى الضرائح
والقباب المبنية على قبورهم وغير ذلك من الخرافات الكثيرة المعروفة عند العامة
والخاصة . فقد فعلوا كل ذلك مستندين إلى النصوص الوارد في زيارة القبور
والتوسل والشفاعة فخالفوا - لأجل ذلك - التوحيد الذى هو أصل الإسلام ،
وأثروا بالشرك الصريح الذى ينافى الدين والإيمان .

وهذا باب واسع من الفساد وصفه الله تعالى ورسوله ﷺ بالزيف
والضلال ، وحذرا منه أشد التحذير ، ومواقف الصحابة والتابعين وأئمة الإسلام
والمسلمين معروفة في هذا الباب .

٣ - الثالث : الاختلاف في أصول وأحكام جذرية تنبثق من صميم
العقيدة ، وتمس ناحية مهمة من نواحي الحياة الدينية أو الاجتماعية ، وذلك

كموقف الخوارج في تكفير مرتكبي الكبيرة وأهل التحكيم ، ثم تجويزهم قتال المسلمين وقتلهم ونهبهم وسيبهم على هذا الأساس ، ومعلوم ما أتوا من الفظائع والحوادث المؤلمة من سفك دماء المسلمين الأبرياء على هذا الأساس ، وكموقف الشيعة في الإمامة والخلافة ، وما يتفرع عليها من الولاء والبراء ، ومعلوم ما أدى إليه ذلك من الحركات السرية الهدامة ، ومن جلب الشر والفساد على العباد والبلاد .

فهذه ثلاث دوائر للخلافات الأساسية ، لا تكاد تجد صورة من صور الاختلاف الأساسي إلا وهي تندرج تحت دائرة منها . وهذه الخلافات ليست خلافات هامشية مثل الاختلاف بين الراجح والمرجوح وبين الخطأ والصواب ، بل هو اختلاف بين الحق والباطل وبين الهدى والضلال ، بل هو ربما خروج عن الإسلام باسم الإسلام ، وكفر بالله ورسوله باسم الإيمان ، فلا يمكن التفاهم بين الموقفين ، بل لا بد من هدم أحدهما ليبقى الآخر .

والحق أن موقف الإسلام وتعاليمه في جميع هذه الدوائر واضحة بينة ، ومعلومة معروفة ، لا تحتاج إلى البحث والتحقيق ، ولا تحمل النقاش والتنازع ، بل التنازع فيها دليل على الضلال والفساد ، ويجب على المسلمين القضاء عليه في مهده .

إذن فالاختلاف في العقائد والأمور الأساسية لا يصلح أن يكون رصيذاً لتكوين الأحزاب السياسية ، إذ ليس من المعقول قطعاً أن يُفسح المجال لمثل هذا الزيغ والضلال ، ويُسمح له في البقاء والاستمرار ، حتى يكبر وينمو ، ويبيض ويفرخ ، وحتى يجد لنفسه حزباً يقوم بنشره ، ويجعله سلماً يرتقى به إلى مقاليد السلطة والحكم ، ويتولى على أساسه أمور المسلمين . تالله إنها لأحدى الكبر ، ولا يمكن أن يأتي على المسلمين إلا بالشر .

وقد ذاق المسلمون مرارة هذا الخلاف مرات وكرات ، وهذا الذي كان قد أدى بالأمة الإسلامية إلى التدهور والانحيار في ريعان شبابها ، ولولا أن الله قد حاطها بالحفظ والرعاية وقدر لها البقاء والازدهار لكانت قد قضت عليها مكائد أعداء الله الأشرار ، وصارت أثراً بعد عين .

إذن كيف يمكن أن يجعل مثل هذه الخلافات رصيماً لتكوين الأحزاب ؟
إنها نكبة على الإسلام والمسلمين ، وعرقلة كبيرة في سير البلاد الإسلامية على
طريقها المستقيم ، وفي نمو الطاقات وازدهار المواهب التي تتمتع بها هذه الأمة ،
إنها شقاء ما دونه شقاء ، وداء عضال ليس له دواء ، والله ورسوله منه براء ،
بل الواجب عند الله وعند رسوله أن يُقضى على مثل هذا الضلال في أقرب فرصة
بأعنف ضربة ، فقد قال رسول الله ﷺ ، وهو يخبر عن ظهور الخوارج : لئن أنا
أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد^(٢) .

نعم هنا مجال فسيح للاختلاف لا يمكن أن يسد بابه ولا أن يحكم عليه
بالزيف والضلال ، وهو الاختلاف في المسائل الفقهية الفرعية ، وذلك لأن
الاختلاف في هذه المسائل ربما ينشأ لعدم إطلاع بعضهم على النص فيستخرجون
المسألة من بعض الأصول العامة بينما هي منصوطة في الواقع ، وربما يختلفون في
تصحيح النص وتضعيفه أو في فهم معناه وتعيين مراده ، وربما لا يوجد في المسألة
نص فيختارون طريق الاجتهاد والاستنباط وهو « مناخ صالح » لاختلاف الآراء
والأنظار .

ولا شك أن الاختلاف في مثل هذا لم يكن في أوائل المسلمين عن قصد ،
ولمّا كان اضطراراً ، وكانوا أسرع خلق الله في الرجوع إلى الكتاب والسنة إذا
وجدوا فيها أو في أحدهما ما يقطع به النزاع ، أما إذا كانت المسألة مبنية على
مجرد الرأي ، ولم يوجد فيها من الكتاب والسنة ما يرجع إليه ، فقد كانوا على
سماحة ومرونة لا يرام فوقها ، فإنهم لم يكونوا يحتمون العمل بآرائهم ،
ولا يلزمون أحداً على موافقته ، بل كانوا يخافون على أنفسهم في إصدار الفتوى
بالرأي .

سأل عبد الله بن عباس زيد بن ثابت : أفي كتاب الله ثلث ما بقي ؟
فقال : أنا أقول برأبي وأنت تقول برأيك . وعن عمر أنه لقي رجلاً فقال :
ما صنعت ؟ قال : قضى على بكذا وزيد بكذا ، قال : لو كنت أنا لقضيت

(٢) الجامع الصحيح للبخاري : ٤٧٢/١ كتاب الأنبياء .

بكذا ، قال : فما منعك والأمر إليك ؟ قال : لو كنت أردك إلى كتاب الله أو إلى سنة نبيه ﷺ لفعلت ، ولكنى أردك إلى رأيي ، والرأي مشترك ، فلم ينقض ما قال علي وزيد^(٣) . وكانوا يقولون إذا أفتوا في شيء بالاجتهاد : هذا رأيي فإن يك صواباً فمن الله ، وإن يك خطأ فمني ومن الشيطان ، والله ورسوله منه براء .

فما دام الاختلاف الفقهي إلى هذا الحد ، وعلى هذا القدر من السماحة والمرونة فإنه اختلاف يحتمل ، لأنه لا يتجاوز عن كون الحكم المختلف فيه مبنياً على خطأ في الاجتهاد أو صواب فيه ، والمجتهد مأجور في كلا الحالين أخطأ أم أصاب ، أما إذ تجاوز الاختلاف هذا الحد ، وتعصب الناس لأقوال الأئمة وآراء الرجال ، حتى يتخذوها قاعدة لبناء الجماعات المستقلة والأحزاب المتنافسة فإن هذا شيء لا مكان له في الإسلام ، بل هذا هو الذي سلب جمهور الأمة مواهبهم وطاقاتهم ، وسبب اقتسام الأمة إلى مذاهب قامت بينها العداوة بدل المحبة ، والتخاذل بدل التكاتف ، والحقد والبغضاء بدل التعاطف والتراحم ، وتفرقت لأجلها الكلمة ، وتصدعت الصفوف .

ولقد عم هذا الداء العضال وطم ، حتى انقسمت المحاكم الشرعية في البلاد الإسلامية وفق هذه المذاهب الأربعة ، ثم وصل هذا البلاء إلى الحرم المكي الشريف - قبل ظهور الملك عبد العزيز جزاه الله خيراً - فقد اقتسموا الحرم إلى أربعة محاريب ، خصصوا كل محراب منها لأحد هذه المذاهب ، فكان أهل المحراب الواحد يصلون والبقية جالسون ، كأن هؤلاء المصلين ليسوا بمسلمين ، بل أدهى من ذلك وأمر أنهم جعلوا هذه البدعة الدنية والفرقة الشنيعة دليلاً على أن هذه المذاهب الأربعة كلها حق ، ويجب على المسلم شرعاً أن ينخرط في أحد هذه المذاهب ، وينضم إلى إحدى هذه الطوائف الأربع المتحاربة حتى ولو كان أهلاً للاجتهاد !! .

هذا ما أدى إليه الاختلاف الفقهي في ذلك الزمان ، ولا نزال نرى ونلمس آثاره السيئة المحزنة المبكية بين حين وآخر ، ونظراً إلى البيئة التي يعيش

(٣) تأريخ التشريع الإسلامي ص ١١٦ (طبعة الجامعة السلفية ، بنارس ، الهند) .

فيها المسلمون - ولا سيما في الهند وباكستان - لا نشك في أن هذا الاختلاف لو وجد مجالاً شرعياً لممارسة نشاطه باسم أحزاب سياسية فإنه سيؤدي إلى أسوأ من هذا وأشد ، على أن البحث والخوض في الاختلافات الفقهية ليس من اختصاص السياسيين ، وإنما هو من اختصاص الفقهاء ، فليس من المعقول قطعاً أن يسمح للسياسيين أن يستغلوا هذا الاختلاف ، ويتخذوه رصيماً لتكوين أحزابهم السياسية . إذن فالاختلاف الفقهي أيضاً لا يصلح لابتناء الأحزاب السياسية .

وهنا نوع ثالث من الاختلاف لا يمس جانب العقيدة والأساس ولا جانب الشرائع والأحكام ، وليس من باب الهدى والضلال . وهو الاختلاف في اتخاذ الحكمة والتدبير في تطبيق القواعد الكلية على جزئياتها ، وفي إدارة دفة الحكومة وتشكيل دوائرها ، وفي اتخاذ الإجراءات اللازمة أو المناسبة لإزاء ما تواجهه أى حكومة من الظروف والمشاكل في الداخل والخارج ، وإزاء ما يستجد على الساحة من الحوادث التي تهم الحكومة والشعب ، فإن هذا باب واسع لإجالة قوة التفكير ، ولبناء المواقف الحازمة ، ولإنقاذ الشعب من المهالك والمخازي إذا خيف وقوعه فيها لسوء تدبير الهيئة الحاكمة . واختلاف وجهات النظر في مثل هذه الأمور طبيعي لا غرابة فيه ولا نكارة عليه .

ويقرب من هذا تكوين الأحزاب على غير اختلاف يُذكر ، وأعني به أن لا يوجد بين مواقف الأحزاب السياسية اختلاف ، لا في المبدأ والغاية ولا في المنهج والوسيلة ، ويكون تشكيل الأحزاب لمجرد إيجاد البدائل لكراسي الحكم ، أى ليتمكن السياسيون من تناوب السلطة وتداولها إذا ساعدتهم الحظ على الفوز في الانتخاب ، وأما ما يظهر من الاختلاف فيما بين هذه الأحزاب فهو في الحقيقة يكون في صياغة الكلمات ورصانة التعبيرات فقط ، أو يكون اختلافاً هامشياً تافهاً لا يستحق أى اهتمام .

وهذا النوع الأخير يبدو أنه يصلح لأن يكون أساساً لتكوين الأحزاب السياسية ، فإن الزعماء السياسيين لا يهمهم إلا ما ذكرنا . فهل نقول بصحة تكوين الأحزاب على هذا الأساس ؟ أو أن هناك ما يعكر هذا الصفو ؟ هذا

ما يدعوننا إلى تدقيق النظر وإزالة التفكير في جميع النواحي بدقة وأمانة ، حتى نصل إلى النتيجة الصحيحة من الوجهة النظرية .

إن انقسام المسلمين إلى أحزاب سياسية متعارضة متنافسة من غير أن يوجد بينهم اختلاف يُذكر ، وإن كان يبدو عجباً ، ويدل على السفه والجهل لكنه ليس مجرد احتمال عقلي ، بل هي ظاهرة منتشرة في بلادنا الإسلامية التي يروق لها أن تسمى بالجمهوريات الإسلامية ، وأن تعمل بسياسة الأحزاب والانتخابات حكاية لما تفعله الجمهوريات الغربية ، فقد كثرت الأحزاب السياسية في هذه البلاد الإسلامية ، ولكن إذا راجعت دساتيرها وبلاغاتها ونشراتها لا تكاد تجد الفرق فيما بين مبادئها ومواقفها إلا قدر ما أشرنا إليه .

وما دامت توجد هذه الظاهرة في بلادنا الإسلامية فلا بد وأن ننظر إليها بعين الاعتبار ، ومن يسبر أغوار هذه الظاهرة يجد أنه ليس من المعقول قطعاً أن ينقسم الزعماء - ومن ورائهم الشعب والمجتمع - بدون مبرر إلى أحزاب متنافسة متشاكسة وإن دل هذا على شيء فقد دل على أن هذه الأحزاب كلها - أو ما عدا واحداً منها - مغرضة نفعية متبعة للهوى ، ليس لها مبدأ تتمسك به ولا أخلاق تتمتع بها ، بل همها الحرص على الحكومة ، والتفاني في هذا السبيل من حيث يجوز أو لا يجوز .

ولا شك أن حزباً أو زعيماً صفته هذا لا يتأهل لحمل مثل هذه المسؤولية ، ولا يُرجى منه الخير إذا حملها ، فالذى يشعر بعظم مسؤولية السلطة والإمارة وتبعاتها الحلوة والمريرة في الدنيا والآخرة لا يجرؤ أبداً على تقلدها ما دام يجد عنها محيصاً ، فضلاً عن أن يحرص عليها ويستमित في سبيلها . والذى لا يشعر بمسئوليته ، ولا يعرف متطلباتها ، لا يتأهل لأن يتقلدها أو يتقلد منصباً من مناصبها . ولو تقلدها لا يرجى منه أن يأتي بما فيه الخير والسعادة للعباد والبلاد ، ومعلوم أنه لا يحرص على السلطة إلا مثل هؤلاء الأغمار .

وقد دلت التجارب في بلاد المسلمين أن مثل هذه الأحزاب حينما وصلت إلى السلطة أفدحت بالمصائب ، فقد لعبت دور الجلاوزة وكلاب الاستعمار ، فسامت المواطنين المسلمين سوء العذاب ، وتاجرت بالبلاد في وقاحة تامة ، حتى

جعلتها رهناً في أيدي أعداء الإسلام يتصرفون فيها كيف يشاءون ، ينهبون ثرواتها ومحبوباتها ، ويستغلون مصادر رزقها وطاقاتها ، ويتحكمون في رقاب أهلها ومواطنيها ، فضلاً عما يرتكبه هؤلاء الأغبياء أنفسهم لتوطيد سلطتهم من النهب والسلب والقهر والفتك ، وهتك الأعراض والعبث بالحرمان وما إلى ذلك من أنواع الشدائد التي تقشعر منها الجلود ، وتتفطر لسماعها القلوب .

أما حين لا تصل هذه الأحزاب إلى منصة السلطة ، ولا تجد أساساً لكسب أصوات الجماهير في الانتخابات فإنها تسبب في مصائب أخرى لا تقل عما ذكرنا . فإن تلك الأحزاب تتآمر مع أعداء الإسلام ، ثم تقوم بالدعاية الكاذبة الواسعة التي تجد في إعلام أعداء الإسلام موضع الصدارة والاهتمام البالغ ، وفي خضم تلك الدعايات تقوم تلك الأحزاب باختلاق مشاكل لغوية أو عنصرية أو إقليمية تبتغي من خلالها كسب الأصوات ، وتقدم - لإلباس دعايتها الكاذبة لباس الجد والحقيقة - إحصائيات مزورة مصنوعة لا تمت إلى الحقيقة بصلة ، توحي من خلالها أن الحزب الحاكم لا يولي هذا العنصر أو المنطقة ما يستحقه من العناية والاهتمام ، بل يستغل ثرواتها ثم يتركها في يد الإهمال ، وهكذا تخلق هذه الأحزاب حساسية مزعجة في نفوس طبقة من الشعب حول قضية لا يكون لها أى أساس ، ثم تغرى نزعات النعمة في تلك الطبقة ، وتهيج فيها كوامن العصبية الجاهلية حتى يثوروا في وجوه الحكام ، أو يصوتوا في الانتخابات لذلك الحزب الذي تبني قضيتها الموهومة ، وهم عمى وبكم وصم ، لا يعرفون معروفاً ولا ينكرون منكراً .

ولا يخفى ما تنتج عنه مثل هذه الدعايات الشائنة والعمليات القبيحة السفسطائية . فإنها لا تزال تزيد الحساسية وتقويها حتى تؤدي إلى فصل تلك المنطقة عن بقية البلاد بعد طوفان الدمار والخراب وضياع الإيمان والأخلاق ، كما حصل في باكستان الشرقية ، فإنها انفصلت من باكستان الغربية ، وتحولت إلى بنغلاديش بعد مخاض طويل من الفتن والحروب والهرج والمرج ، ولم يكن لهذا الانقسام أى أساس إلا قضايا لغوية وإقليمية مزعومة اختلقها حزب « رابطة عوامي » ليحصل على أغلبية ساحقة من أصوات الناخبين . أو ليحصل البنغاليون

على حقوق وفوائد خيالية طالما كانوا يحلمون بها قبل الانفصال ، فلما انفصلوا واصطدموا بمرارة الجدية والواقعية تبعثر حلمهم واشتدت ندامتهم « ولات ساعة مندم » .

وفي حزب « رابطة عوامى » - الذى يتزعمه الشيخ « مجيب الرحمان » ، والذى تولى كبر فصل بنغلاديش عن باكستان - عبرة لمن اعتبر من المسلمين المخلصين ، فإن التطورات والتقلبات التى شهدتها - ولعبها - هذا الحزب تدل على كيفية تلاعب أعداء الإسلام بالمسلمين ، وعلى دقة تخطيطهم ومدى تغلغلهم فى شعور المسلمين ، ونجاحهم فى أهدافهم الخبيثة تجاه هذه الأمة ، وذلك لأن هذا الحزب حينما أبدى اتجاهه الإقليمى وتعصبه اللسانى استغلت موقفه هذا حكومة الهند خاصة ، وكل الحكومات التى تعادى الإسلام والمسلمين وتحاول التحكم فى رقابهم وثرواتهم ، فقامت حكومة الهند - لكونها مجاورة لباكستان الشرقية ومحيطه بها - بمساعدة هذا الحزب بالمال والرجال ، وانحاز إليه جميع الهنادك القاطنين فى باكستان الشرقية من حيث إنهم مواطنون باكستانيون شرعيون لهم حق التصويت فى الانتخابات كأحد المسلمين ، وكانت نسبة أصواتهم عشرين فى المائة (٢٠ ٪) من جميع الناخبين ، فلما أُجرى انتخاب سنة ١٩٧١ م صوت جميع الهنادك لهذا الحزب ، وبل إنهم أدلوا بأصوات مزيفة ليحصل هذا الحزب على أغلبية ساحقة فى البرلمان ، وأما المسلمون الذين كانت نسبة أصواتهم ثمانين فى المائة (٨٠ ٪) فلم يصوت منهم لهذا الحزب إلا حوالى اثنى عشر إلى خمسة عشر فى المائة (١٢ ٪ - ١٥ ٪) وتبعثر من بقية أصواتهم حوالى ثلاثين إلى خمسة وثلاثين فى المائة (٣٠ ٪ - ٣٥ ٪) بين المرشحين الآخرين ، وبقي حوالى ثلاثين فى المائة بغير إدلاء ، وكانت النتيجة أن حصل مرشحو حزب رابطة عوامى من مجموع الأصوات على ما يقارب أربعة وثلاثين فى المائة ونجحوا ، وخاب المرشحون من أحزاب أخرى لتبعثر أصوات المسلمين بين العديد منهم فى كل دائرة ، وأدى ذلك إلى أن نجح حزب « رابطة عوامى » بأغلبية ساحقة فى البرلمان الباكستانى بفضل أصوات الهنادك ، ثم حصل ما حصل من الدمار والفساد وتقسيم البلاد على هذا الأساس ، وبقي ما يقارب سبعين فى المائة من المسلمين مكتوفى الأيدى أمام هؤلاء المفسدين والمتآمرين ، بل صاروا ألعبوة فى أيديهم بعد ما اشتدت الدعاية

وعملت عليهم الحقيقة ، ولم تفتح أعينهم من السبات العميق إلا بعد أن فقدوا كل شيء ، وذاقوا مرارة الأمر الواقع .

هذا ، وإذا لم تنجح مثل هذه الأحزاب المغرضة ومساعدوها من أعداء الإسلام في فصل مثل هذه المناطق الحساسة عن بقية البلاد ، فإن الحساسية التي ينجحون في خلقها لا تزال تسفر عن مشاكل وعراقيل تؤثر في تقدم البلاد وتعرقل مسارها الطبيعي ، ولا تزال تثير قضايا تؤثر على الأمن والسلام ، وربما أفضت إلى عملية فدائية سرية يقوم بها الشباب المتحمسون المغرورون ، وهم ألعبوة في أيدي أعداء الإسلام يديرونها كيف يشاءون . وهذا ما حصل عدة مرات في إقليم الحدود الشمالية في باكستان ، وحدث كذلك في عهد قريب في إقليم السند من باكستان بعد سقوط حكومة ذو الفقار على بوتو ، ولا سيما بعد ما أودع في السجن ، ولقى مصيره المحتوم على أعواد المشانق ، وقبض الله من حاسب حزبه على تصرفاته الدامية المخزية .

ثم إن هذه الأحزاب مهما حاولت التظاهر بمظهر عدم الانحياز في خلافات عقائدية أو فقهية إلا أنها حين تتسلم زمام الحكم وتتصرف في الأمور تظهر في مظهر الطائفية وتختار سياسة التطرف والانحياز إلى العقيدة والفقهاء المتبع عندها ، وذلك لأن عامة زعماء هذه الأحزاب يكونون إما من المنحرفين في السلوك ، أو من طوائف لها مواقف مخزية في تاريخ الإسلام والمسلمين ، ومع أنهم قلة قليلة لا تُجدي أصواتها في الوصول إلى مقعد البرلمان فضلاً عن الحكم ، ولكنهم يختارون طريقة المكر والخداع ، ويتظاهرون بالشعبية والحياد ، ولكن حينما يصلون إلى كراسي الحكم يتغيرون ، فالمنحرفون يصيرون لعبة في أيدي أعداء الإسلام وأصحاب الطوائف الضالة ، وزعماء هذه الطوائف يعملون لتغيير مجرى البلاد في سرية تامة ، فيضعون رجالهم في جميع المناصب الحساسة ، ويضعون في أيديهم جميع مقاليد الحكم ، فيجرون في الجند ورجال الأمن ومباحث التفتيش تغييرات واسعة بحجج مختلفة ، حتى يحكموا قبضتهم على جميع هذه الدوائر ، وبعد ذلك يأخذون في القمع والتكيل ضد المسلمين الأبرياء ، ويريدون أن يسلبوهم دينهم وإيمانهم ، وربما ينادون بحالة الطوارئ وأحكام عرفية بعد اختلاف حوادث

ومشاغبات تبرر لهم ذلك ، فيبطلون أو يعطلون الدستور والقوانين أو الحقوق الأساسية ، لتدوم لهم الحكومة والسلطة .

هذا ما حاول حزب بوتو أن يفعله في باكستان ، فقد كان الرجل شيعياً متآمراً مع القاديانيين ، وبذل الفريقان كل ما أمكنهما من الجهد لفصل باكستان الشرقية ، لأنها لم تكن تعرف الشيعية والقاديانية ، وتآمرا في ذلك مع أعداء الإسلام ، وبعد أن تم فصلها أخذوا يحكمون القبضة على دوائر الحكومة فيما بقي من البلاد ، ولا سيما على الجنود ، حتى أن القاديانيين أنشأوا فرقة خاصة من الجيش القادياني داخل الجيش الباكستاني ، وأسماها جيش الفرقان ، وحتى وصل أحد القاديانيين إلى منصب القيادة لجيش الطيران الباكستاني ، وكانت الطائفتان تواصلان الليل والنهار في تغيير الأعضاء العاملة في دوائر الحكومة إلا أن مباغثة الحوادث التي لم تكن في حسابهما غيرت المجرى قبل الأوان ، وأذاقتهما بعض ما ارتكبتا من الفظائع .

وهذه الحوادث والفظائع التي أشرت إليها تدعونا أن نأخذ بعين الاعتبار ظاهرة الأحزاب السياسية التي لا تُبنتى على اختلاف يُذكر ، أو تُبنتى على اختلاف في الإجراءات والتطبيق والحكمة والتدبير فقط ، فإن هذه الظاهرة أيضاً لا تفيد الإسلام والمسلمين أكثر مما تضرهم وتهلكهم ، فهل يكون من المعقول أن نجعل مثل هذا الاختلاف أساساً لتكوين الأحزاب لنجني ثمارها المسمومة بعد أن تكبر وتنمو وتشتد وتينع ؟ إن هذا يدعونا أن لا نهمل هذه الناحية ولا نتعامى أمام الدعايات الخلافة والخطابات البراقة التي تتلأأ في ظاهر الكلمات ، وهي في الحقيقة جوفاء مظلمة لا تأتي بخير بل هي مصدر الشقاء والحرمان .

الافتراق والنصوص الشرعية

معلوم أن الافتراق والاختلاف أكبر مظهر من مظاهر الأحزاب السياسية ، بل هو بنيانها - كما قدمنا - وقد عُرف مما قدمنا أن الافتراق من أى نوع كان ، و الاختلاف على أى أساس كان لا يطابق طبيعة الإسلام ، وأنه لا بد وأن يجلب على المسلمين المضرة والشر أكثر مما يجلب النفع والخير ، ﴿ فَإِثْمُهُ أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾ ومفسدته أكثر من مصلحته ، ومن محاسن الشريعة الإسلامية أن شيئاً ما إذا اشتمل على مفسدة ومصلحة فالشريعة تنيط الحكم بالأقوى منهما ، فإذا كان الغالب هو المفسدة فهي ترجح جانب المنع على جانب الجواز ، وإذا كان الغالب هو المصلحة فهي ترجح جانب الجواز على جانب المنع ، وهذه قاعدة عظيمة من قواعد الشريعة الإسلامية ليس هذا موضع تفصيلها .

ومقتضى هذه القاعدة العظيمة أن لا يسمح بتشكيل الأحزاب السياسية في المجتمع الإسلامى إلا إذا كان فيه مصلحة راجحة لا يشك في رجحانها ، وأمنت الأمة والشعب من الوقوع في فتنة الافتراق والتنازع والتحاسد والتباغض ، ومن الخوض في عصبية جاهلية ونزعات غير إسلامية ، وإلا فلا .

وأحب هنا أن أسرد شيئاً من نصوص الكتاب والسنة التي تحذر المسلمين من جميع أنواع الفرقة والاختلاف ، وتوجب عليهم لزوم الجماعة والائتلاف . قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعْياً لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ (١) .

(١) الأنعام : ١٥٩ .

وقال : ﴿ منييين إليه واتقوه وأقيموا الصلاة ولا تكونوا من المشركين ، من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً ، كل حزب بما لديهم فرحون ﴾ (٢) .

فهاتان الآيتان صريحتان في النهى عن الفرقة ، وأنها ليست من صفات المؤمنين ، بل هى من صفات المشركين ، وأن رسول الله ﷺ برىء من المقتربين لها ولا علاقة له بهم أبداً .

وقد ظن بعضهم أن تقييد التفرقة بالدين يقتضى جواز الافتراق في السياسة وغيرها من الأمور الدنيوية ، بل وفي المسائل الفقهية الفرعية أيضاً ، وذلك لأن المراد عندهم بالدين هى العقيدة والأركان الأساسية فقط ، مثل الصلاة والزكاة والحج والصيام . وقد غلا بعضهم في ذلك حتى قالوا : إن الاختلاف في الفروع والأمور الدنيوية رحمة ، واستدلوا لذلك بحديث موضوع اشتهر على الألسن ، وفشا بين العامة والخاصة ، وهو « اختلاف أمتى رحمة » .

وهذا ظن فاسد ليس فيه شيء من الصواب ، فإن الاختلاف والتفرقة في الدين كما يُطلق ويُراد به الاختلاف في العقيدة والشريعة كذلك يُراد به افتراق أهل دين واحد إلى جماعات وطوائف متنافسة متشاكسة أيا كان أساس هذا الافتراق والتنافس ، وهذا الذى تقتضيه النصوص فقد أطلق الله تعالى النهى عن التنازع والاختلاف وجعله سبباً لضعف المسلمين وذهاب شوكتهم فقال : ﴿ ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم ﴾ ، فلم يقيد هذا التنازع بشيء ليشمل جميع أنواعه .

ثم إن الله تعالى لم يكتف بالنهى عن التنازع بل أوجب على المسلمين - إذا وقع بينهم خلاف ما - أن يجتهدوا في إدراك الصواب ، ويتعاونوا على ذلك حتى يرتفع الخلاف ، ويتفقوا على شيء واحد في ضوء الكتاب والسنة ، ولم يتركهم لينشئوا على أساس الاختلاف أحزاباً ، ويتضاربوا بأرائهم . قال الله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً ﴾ (٣) .

(٣) النساء : ٥٩ .

(٢) الروم : ٣١ ، ٣٢ .

قال مجاهد وغير واحد من السلف : هذا أمر من الله عز وجل بأن كل شيء تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه أن يرد التنازع في ذلك إلى الكتاب والسنة ، كما قال تعالى : ﴿ وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله ﴾ . فما حكم به الكتاب والسنة وشهد له بالصحة فهو الحق ، وماذا بعد الحق إلا الضلال ؟ ولهذا قال تعالى : ﴿ إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ﴾ . فدل على أن من لم يتحاكم في محل النزاع إلى الكتاب والسنة ولا يرجع إليهما في ذلك ، فليس مؤمناً بالله ولا باليوم الآخر^(٤) .

ولم يخص الله تعالى النهي عن التنازع والأمر بالرجوع إلى موقف موحد بشعبة دون شعبة ، بل أبقاهما على العموم والإطلاق ، فهو واجب في الأحكام السياسية والاجتماعية أيضاً كما هو واجب في أحكام العقيدة والعبادة الخالصة ، وسياق الآيات يؤيد هذا العموم فقد جاء قوله تعالى : ﴿ ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم ﴾ ضمن بيان آداب القتال والتوجيه إلى الأمور التي تهم الجنود والمقاتلين في الحروب إيجاباً ونهياً ، فلا غرو أن يشمل هذا النهي عن التنازع أمور الحرب والقتال أولاً وقبل غيره . والتنازع فيها إنما يقع عموماً في الحكمة والتدبير وإتخاذ المواقف الحازمة ، وهي ليست من أصول الدين وأركانه ، ولا من فروعه ، بل هي أمور دنيوية محضة ، وإنما يعود نفعها وضررها على أهل الدين البتة ، فالسياق أيضاً يشير إلى عموم النهي وشموله .

ثم الحرب من أعظم الأمور الاجتماعية التي تهم جميع الأمة ، والآية تبين خطورة النتيجة التي يفضي إليها التنازع في أمورها ، والحكومة والسياسة وما يتعلق باستقرار الوضع واضطرابه في البلاد أيضاً كذلك ، ولا تقل أهميتها عن أمور الحرب والسلم ، فلا بد وأن يحذر المسلمون من مغبة التنازع والاختلاف في هذا الباب أيضاً ، أما الحروب فقد جرب المسلمون نتيجة التنازع فيها وذاقوا مرارتها أول مرة في غزوة أحد حيث منوا بالانتكاسة حينما تنازعوا في أمر من أمور الحكمة والتدبير ، وقد ذكرهم الله تعالى بذلك فقال : ﴿ ولقد صدقكم الله وعده إذ تحسونهم بإذنه حتى إذا فشلتم وتنازعتم في الأمر وعصيتم من بعد ما أراكم

(٤) ملخصاً من تفسير ابن كثير : ج ١ / ٥١٩ .

ما تحبون ، منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة ، ثم صرفكم عنهم ليتليكم ﴿٥﴾ .

وأما ما مُنى به المسلمون من الخسائر الفادحة والمصائب الكبرى حينما تنازعوا في أمور الحكم والسياسة فحدث عن تأريخها ولا حرج ، وها نحن في بلاد أغليتها الساحقة من الكفار ، نطالع وجوههم ونقرأ آراءهم صباح مساء ونعرف ما يقع عليهم من الأثر الحسن أو السيء عن المسلمين نظراً إلى ظروفهم الاجتماعية ، فهم حينما يسمعون خبراً يفيد اتحاد المسلمين وتعاونهم فيما بينهم في أى بقعة من العالم ينزعجون ، ولا يستطيعون أن يسترخوا كآبتهم وألمهم ، بل يبدو كل هذا من خلال كلماتهم وتعليقاتهم ، على حد قوله تعالى : ﴿ قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفى صدورهم أكبر ﴾ .

وهم حين يسمعون عن تنازع واختلاف فيما بين المسلمين فإنهم يطربون فرحاً ، ويصفقون ويمرحون ، وتهلل وجوههم كأنهم نالوا أعظم بغية وفازوا فوزاً عظيماً . بل أكبر ما يهتمهم بالنسبة إلى المسلمين هو أن يثيروا بينهم فتنة تؤدي بهم إلى التنازع والافتراق ، ينفقون على ذلك أموالاً طائلة ، ويخصصون له خبراء متخصصين في إفساد العلاقات وإثارة القلاقل والفتن بين الجماعات الإسلامية .

هذا ، ولمزيد الإيضاح نسرد بعض النصوص الأخرى يقول الله تعالى : ﴿ واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها ﴾ (٦) .

ثم يقول بعد آية : ﴿ ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم ﴾ (٧) .

(٥) سورة آل عمران : ١٥٢ .

(٦) سورة آل عمران : ١٠٣ .

(٧) سورة آل عمران : ١٠٥ .

وهاتان الآيتان صريحتان في إيجاب لزوم الجماعة والاجتناب عن كل ما يؤدي إلى الافتراق ، وقد نزلتا ضمن آيات في شأن تنازع وقع بين مسلمي الأوس والخزرج في أوائل زمن الهجرة ، وملخص ما رواه المفسرون وأهل السير في ذلك هو : أن « شاش بن قيس » أحد يهود المدينة مر بمجلس من الصحابة فيهم الأوس والخزرج يتحدثون ، فغاظه ما رأى - وكان شديد الإحن والحقد على الإسلام وأهله - فدرس فيهم شاباً من يهود ، فجلس ذلك الشاب بينهم ، وأخذ يذكرهم يوم بعث ، حتى أثار بينهم فتنة التفاخر ، فتنازعوا ، حتى تواتب رجلان من الحيين على الركب وتقاولا ، ثم وصلت النوبة إلى السلاح ، واجتمع الفريقان بالحرّة ، وكادت تضطرم بينهم نار الحرب ، ولكن وصل الخبر إلى رسول الله ﷺ ، فخرج إليهم مع المهاجرين ، فوعظهم وقال لهم :

« يا معشر المسلمين : الله الله ، أبدعوى الجاهلية وأنا بين أظهركم بعد إذ هداكم الله إلى الإسلام ، وأكرمكم به ، وقطع عنكم أمر الجاهلية ، واستنقذكم به من الكفر ، وألف به بينكم ، ترجعون إلى ما كنتم عليه كفاراً ؟ » .

فعرف القوم أنها نزغة من الشيطان ، وكيد من عدوهم لهم ، فألقوا السلاح من أيديهم ، وبكوا ، وعانق الرجال بعضهم بعضاً ، وانصرفوا مع رسول الله ﷺ سامعين مطيعين^(٨) ، وأنزل الله : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا فريقاً من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين ﴾ الآيات ، وفي ضمنها الآيتان المذكورتان .

فانظر كيف حذر الله تعالى المسلمين عن مثل هذا الاختلاف ، وجعله مؤدياً إلى الكفر والضلال ، مع أنه لم يكن اختلافاً في العقيدة ولا في الشريعة ، بل ولا في المسائل الفقهية الفرعية ، وإنما كان اختلافاً على أساس النسب والقبيلة . تعصب هذا لقبيلته وهذا لقبيلته ، فكان مؤداه التفاخر والتنازع ، ثم الاستعداد للمقاتلة والتناحر ، وهذا هو المؤدى الأخير لمثل هذا الاختلاف .

ويقرب من هذا ما وقع من غدر المنافقين في غزوة أحد ، فمعلوم أن

(٨) انظر للتفصيل سيرة ابن هشام ج ١ / ٥٥٦ ، وفتح القدير للشوكاني ١ / ٣٦٧ ، ٣٦٨ .

١ عبد الله بن أبي بن سلول « رئيس المنافقين كان قد رجع بثلاثمائة من أصحابه في غزوة أحد بعد أن قرب من العدو وصار يبرأى ومسمع منه ، احتجاجاً على مخالفة رسول الله ﷺ لرأيه الذي أبداه في الدفاع عن المدينة ، ثم وقع ما وقع في هذه الغزوة من انتكاس المسلمين وقتل عدد كبير منهم ، ولما فرغ المسلمون من الغزوة اختلف رأى الصحابة فيما يفعلونه بهؤلاء الغادرين الذى رجعوا عن ساحة القتال تاركين رسول الله ﷺ والمسلمين فى نحر أعدائهم ، فصار الصحابة فرقتين ، فرقة تقول نقتلهم ، وفرقة تقول لا نقتلهم ، فعاتبهم الله على هذا الاختلاف والتفرق ، وأنزل قوله : ﴿ فما لكم فى المنافقين فئتين والله أركسهم بما كسبوا أتريدون أن تهدوا من أضل الله ومن يضل الله فلن تجد له سيلاً ﴾ (٩) .

فهذا الاختلاف لم يكن اختلافاً فى العقيدة والشرعة ولا فى الأحكام الفقهية الفرعية ، وإنما كان ذلك فيما يختارونه من الرأى والحكمة والتدبير إزاء هذا الغدر الشنيع ، فإذا لم يقرهم الله تعالى على هذا الاختلاف ، بل بالغ فى الإنكار عليه ، حتى أنزل فيه آية من القرآن تُثلى إلى يوم القيامة عُلْم أن مثل هذا الاختلاف أيضاً ليس مما يتحملة الإسلام ، فضلاً عن أن يسمح بتكوين الأحزاب وانقسام المسلمين على أساسه .

وقد حذر رسول الله ﷺ أمته من الاختلاف والافتراق أشد التحذير ، وأخبرهم أنه سبب هلاك الأمم الذين مضوا من قبل ، وأنه سبب الدخول فى النار . فعن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « يد الله مع الجماعة ، ومن شذ شذ فى النار » (١٠) .

وعن أبى ذر قال : قال رسول الله ﷺ : « من فارق الجماعة شبراً فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه » (١١) .

(٩) سورة النساء : ٨٨ . والقصة مروية فى صحيح البخارى ص ٢٥٣ و ٥٨٠ و ٦٦٠ طبعة الهند ، وفى صحيح مسلم وغيرهما .

(١٠) جامع الترمذى : أبواب الفتن : باب فى لزوم الجماعة .

(١١) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٥ / ١٨٠ . سنن أبى داود : كتاب السنة ، باب قتل الخوارج

وعن معاذ بن جبل قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الشيطان ذئب الإنسان كذئب الغنم ، يأخذ الشاذة والقاصية والناحية ، وإياكم والشعاب وعليكم بالجماعة والعمامة » (١٢) .

وخطب عمر بن الخطاب رضى الله عنه بالشام ، فقال : قام فينا رسول الله ﷺ مثل قيامي فيكم فقال : « من أراد بمحبحة الجنة فليزِم الجماعة ، فإن الشيطان مع الواحد ، وهو من الاثنين أبعد » ، وفي رواية : « عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة » (١٣) .

وإن عبد الله بن مسعود قال في خطبته : « يا أيها الناس ! عليكم بالطاعة والجماعة ، فإنها حبل الله عز وجل الذى أمر به ، وما تكرهون في الجماعة خير مما تحبون في الفرقة » (١٤) .

وقد بالغ رسول الله ﷺ في التحذير من الاختلاف ، وفي الإنذار من مغبته في كل مناسبة . روى عبد الله بن عمر رضى الله عنه قال : سمع رسول الله ﷺ أصوات رجلين اختلفا في آية ، فخرج علينا رسول الله ﷺ ، يُعرف في وجهه الغضب ، فقال : « إنما هلك من كان قبلك باختلافهم في الكتاب » (١٥) .

وعن أنى مسعود الأنصارى قال : كان رسول الله ﷺ يمسح مناكبنا في الصلاة ، ويقول : « استووا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم » (١٦) .

فانظر كيف أن رسول الله ﷺ لم يسمح للاختلاف في الجزئيات الصغيرة ، وجعله سبباً لاختلاف القلوب ، حتى ولو وقع ذلك في الصلاة في تسوية الصف مصادفة من غير قصد ، فإذا لم يسمح بذلك الاختلاف الصغير الغير

(١٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٥ / ٢٣٣ .

(١٣) الشريعة للإمام أنى بكر محمد بن الحسين الآجرى ص ٨ ، وجامع الترمذى باب لزوم الجماعة .

(١٤) الشريعة للآجرى ص ١٣ .

(١٥) الصحيح للإمام مسلم : كتاب العلم ، باب النهى عن اتباع متشابه القرآن الخ ٢ / ٣٣٩ .

(١٦) نفس المصدر ١ / ١٨٨ (ط : الهند) كتاب الصلاة ، باب تسوية الصفوف الخ .

المقصود فكيف بالاختلاف الكبير الذى يموج كموج البحر ، ويطوى فى طياته جميع الأمة ١٢ .

وإذا كان هذا حال الافتراق فى نظر الشريعة ، وهو مظهر من مظاهر الأحزاب السياسية ، فماذا يكون حال الأحزاب السياسية نفسها فى نظر الشريعة وهى مفضية إلى هذا المظهر ؟ هذا ما لا يحتاج إلى البيان .

رابطه المجتمع الإسلامى

الولاء والبراء :

من محاسن الإسلام أنه نظم الحياة الاجتماعية تنظيمًا دقيقاً ، وربط أهل الإيمان بروابط وثيقة من الود والإخاء ، وأوجب عليهم من حقوق التعاون والولاء ما يكفل وحدتهم الاجتماعية ، ويفوق كل روابط التنظيم الوضعى بحيث لا يحتاج بعده إلى تنظيم آخر داخل التنظيم الإسلامى .

وقد أشار الله تعالى إلى هذه الروابط الوثيقة بقوله : ﴿ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ﴾^(١) وبقوله : ﴿ إنما المؤمنون إخوة ﴾^(٢) .

وقد نوه رسول الله ﷺ بهذه العلاقة الإيمانية ، وفخم شأنها ، وبين ما يترتب عليها من الحقوق والآداب ، وإليك بعض النصوص :

قال رسول الله ﷺ : « المسلمون تتكافأ دماؤهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم ، ويرد عليهم أقصاهم ، وهم يد على من سواهم » الحديث^(٣) .

وقال : « ترى المؤمنين فى تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى عضواً تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى »^(٤) .

(١) سورة التوبة : ٧١ .

(٢) سورة الحجرات : ١٠ .

(٣) سنن أبى داود : كتاب الديات ، باب إيقاد المسلم بالكافر ٢ / ٦٢٣ ، النسائى : سقوط القود من المسلم للكافر ٣ / ٢٤١ .

(٤) صحيح مسلم : باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم ، ٢ / ٣٢١ وصحيح البخارى : كتاب الأدب . باب الساعى على المسكين : ٢ / ٨٨٩ .

وقال : « المسلمون كرجل واحد إن اشتكى عينه اشتكى كله ، وإن اشتكى رأسه اشتكى كله »^(٥) .

وقال : « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً »^(٦) .

وقال : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه »^(٧) .

وقال : « المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ، ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه بها كربة من كربات يوم القيامة ، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة »^(٨) .

وقال : « المسلم أخو المسلم ، لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره ، التقوى ههنا ويشير إلى صدره ثلاث مرات ، بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم ، كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه »^(٩) .

وقال : « لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخواناً ، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام »^(١٠) .

وقال : « سباب المسلم فسوق ، وقتاله كفر »^(١١) .

هذا غيض من فيض ، وفرد من عد مما أرشد إليه رسول الله ﷺ من حقوق المسلمين ، ومما أوجب عليهم الإسلام من الارتباط والتعاون فيما بينهم .

(٥) صحيح مسلم : كتاب البر والصلة والآداب ، باب تراحم المؤمنين الخ ٢ / ٣٢١ .

(٦) صحيح البخارى ٢ / ٨٩٠ كتاب الأدب : باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضاً .

(٧) صحيح البخارى ١ / ٦ كتاب الإيمان : باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه

١ / ٣٣٠ .

(٨) صحيح البخارى : كتاب المظالم والقصاص ، باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه . صحيح

مسلم : كتاب البر والصلة والآداب ، باب تحريم الظلم ٢ / ٣٢١ .

(٩) صحيح مسلم : كتاب البر والصلة ، باب تحريم ظلم المسلم وخذله ..

(١٠) صحيح البخارى ٢ / ٨٩٦ كتاب الأدب : باب ما ينهى عن التحاسد والتدابير ، صحيح

مسلم : كتاب البر والصلة : باب النهى عن التحاسد والتباغض .

(١١) صحيح البخارى : ٢ / ٨٩٣ كتاب الأدب ، باب ما ينهى من السباب واللعان .

والولاء الذى ذكره الله فى قوله : ﴿ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ﴾ هو نوع من الرابطة يفوق كل أنواع البر والتعاون والإحسان ، فالله تعالى سمح للمؤمنين أن يسدوا المعروف ويقوموا بالبر والإحسان إلى المشركين ، بل أظهر حبه ورضاه بهذا العمل ، ولكنه لم يسمح لهم أن يتولواهم بحال ، يقول جل ذكره : ﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين ﴾ (١٢) ولكن يقول مع ذلك : ﴿ لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ﴾ (١٣) وقال يخاطب المؤمنين : ﴿ لا تتخذوا آباءكم وإخوانكم أولياء إن استحبوا الكفر على الإيمان ﴾ (١٤) وقال : ﴿ ومن يتولهم منكم فإنه منهم ﴾ (١٥) .

بل جعل الله تعالى ولاء المؤمن للكافر سبباً لسخطه وعذابه ، وأمرة على عدم إيمان صاحبه ، فقد قال عن بنى إسرائيل : ﴿ ترى كثيراً منهم يتولون الذين كفروا لبئس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم وفى العذاب هم خالدون ، ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء ولكن كثيراً منهم فاسقون ﴾ (١٦) .

وهذا التولى هو أساس ارتباط المؤمنين فيما بينهم ، والقيام بهذا الولاء والالتزام به هو معنى لزوم الجماعة ، والتخلى عن هذا الولاء يعنى الخروج عن دائرة التنظيم الإسلامى ، والرجوع إلى التفرق الجاهلى الذى كان يقوم على أساس العنصر والقبيلة واللغة والوطن وغيرها . ولذلك صرح رسول الله ﷺ بأن الخروج عن الجماعة خروج عن الإسلام والموت عليه موت على الجاهلية .

روى الترمذى وأحمد فى حديث طويل عن الحارث الأشعرى أن النبى ﷺ قال : « أنا آمركم بخمس الله أمرنى بهن : السمع والطاعة والجهاد والهجرة

(١٢) سورة الممتحنة : ٨ .

(١٣) سورة آل عمران : ٢٨ .

(١٤) سورة الأنفال : ٧٣ .

(١٥) سورة المائدة : ٥١ .

(١٦) سورة المائدة : ٨٠ ، ٨١ .

والجماعة ، فإن من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه إلا أن يراجع ، ومن ادعى بدعوى الجاهلية فإنه جثى جهنم ، فقال رجل : يا رسول الله ، وإن صلى وصام ، فقال : وإن صلى وصام ، وزعم أنه مسلم » الحديث (١٧) .

وروى أبو هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات فميتة جاهلية » (١٨) .

وفي لفظ عنه : قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات مات ميتة جاهلية » الحديث (١٩) .

وروى ابن عباس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من رأى من أمره شيئاً يكرهه فليصبر ، فإنه ليس أحد يفارق الجماعة شبراً فموت إلا مات ميتة جاهلية » (٢٠) .

ومن هنا يظهر أن الإسلام ربط المسلمين برابطة لا يمكن لأى تنظيم وضعى مهما حصل عليه من القوة والدقة أن يصل إلى مثلها ، وأن العلاقة أو الأخوة الإسلامية هى أساس الولاء والبراء فى الإسلام ، فالمسلم ولى المسلم سواء عرفه أو لم يعرفه ، بل ولو كان أحدهما فى المشرق والآخر فى المغرب ، وهذا يعنى أن الإسلام لا يتحمل فى داخله تنظيماً آخر بحيث تكون أسس ذلك التنظيم وقواعده أساساً للولاء والبراء ، لأن هذا النوع من التنظيم يقتضى أن من انتظم فيه يستحق العون والنصرة والإخاء وغيرها من الحقوق ، ومن لم ينتظم فيه لا يستحق تلك الحقوق ، مع أن الإسلام أعطى المسلم جميع هذه الحقوق لجرد كونه مسلماً لا لسبب آخر .

(١٧) مسند الإمام أحمد ٤ / ٢٠٢ ، جامع الترمذى : الأمثال ، باب ما جاء مثل النبى والأنبياء ص ١٠٩ ، ١١٠ .

(١٨) الشريعة للأجرى ص ٩ .

(١٩) صحيح مسلم : كتاب الإمارة : باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين ٢ / ١٢٧ ، الشريعة

ص ١٠ .

(٢٠) نفس المصدر الأول ٢ / ١٢٨ وصحيح البخارى : كتاب الفتن ، باب قول النبى ﷺ :

سترون بعدى أموراً تنكرونها ٢ / ١٠٤٥ .

ومن هنا يتبين معنى قوله ﷺ : « لا حلف في الإسلام وأبما حلف كان في الجاهلية لم يزد الإسلام إلا شدة » (٢١) .

وذلك لأن الإسلام لما قضى على جميع المواد التي كانت أساس الولاء والبراء في الجاهلية ، وجعل الإسلام نفسه مادة الولاء والبراء ، وجعل جميع المسلمين سواسية في الحقوق ، لم يبق عنده مجال لتعدد الجماعات والكتلات المتفرقة ، بحيث لا يكون لإحداها حقوق وعلاقات بالأخرى حتى يحتاج إلى عقد التحالف بينها .

وأما ما كان من التحالف بين الجماعات أو القبائل قبل الإسلام فإن حقوق التعاون والتناصر التي كانت حاصلة بالحلف قد قواها الإسلام تقوية لا يُرام فوقها ، فإنه جعلها أخوة دينية بعد أن كانت عهداً وميثاقاً ، وزاد عليها من الحقوق ما شمل جميع نواحي الحياة ، وهذا هو المراد من قوله ﷺ : « وما كان من حلف في الجاهلية فلا يزيده الإسلام إلا شدة » . فالحديث يفيد أن التخرّب والافتراق إلى جماعات وأحزاب أمر لا يُطابق معنى الإسلام ولا يتصور فيه .

وفي إطار هذا المعنى يمكن فهم حكم الأحزاب السياسية في الإسلام ، فإن الأحزاب السياسية تنظم أهلها على أسس وقواعد تختارها ، ثم تجعل الانتماء إلى الحزب أساس الولاء والبراء ، بنفس ذلك المعنى الذي قدمناه ، فالحزب حينما يحسن إلى من لم يدخل فيه لا يتعامل معه إلا معاملة لا تزيد على البر والإقسط الذي سمح الله للمسلمين أن يعاملوا به المشركين في قوله : ﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم ﴾ (٢٢) أما الولاء الذي هو فوق هذا البر والإحسان فإن الحزب لا يعامل به إلا من دخل فيه وانتمى إليه .

بعد ذلك أقول : إذا قلنا بتكوين الأحزاب السياسية في الإسلام فالحزب إما أن يجعل الإسلام أساس الولاء والبراء أو يجعل أمراً آخر غيره ، فإن جعل الإسلام هو الأساس فإن الإسلام لا يحتاج إلى إقامة حزب آخر ، أو تنظيم جماعة

(٢١) مسلم : كتاب فضائل الصحابة ، باب مؤاخاة النبي ﷺ بين أصحابه .

(٢٢) سورة الممتحنة : ٨ .

أخرى ، بل هو نفسه يكفى لذلك ، وإن جعل أساسهما أمراً آخر غير الإسلام فإن هذا الأمر فى معظم أحواله لا يخلو من أن يكون من أمور الجاهلية من العنصر والقبيلة واللغة والوطن وغيرها ، ومعلوم أن الإسلام قد نهى عن الدعوة إليها ، وعن الانضمام تحت لوائها ، روى مسلم عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من قاتل تحت راية عمية يغضب لعصية أو يدعو لعصية أو ينصر عصية فقتل فقتله جاهلية » (٢٣) .

وروى أبو داود عن جبير بن مطعم أن رسول الله ﷺ قال : « ليس منا من دعا إلى عصية ، وليس منا من قاتل عصية ، وليس منا من مات على عصية » (٢٤) .

وروى البخارى عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « أبغض الناس إلى الله ثلاثة : ملحد فى الحرم ، ومبتغ فى الإسلام سنة الجاهلية ، ومطلب دم امرئ مسلم بغير حق ليهريق دمه » (٢٥) .

وروى أبو داود مرفوعاً أن رسول الله ﷺ قال : « من نصر قومه على غير الحق فهو كالبعير الذى ردى فهو ينزع بدنه » (٢٦) .

وقد وقع فى رجوعه ﷺ عن غزوة بنى المصطلق أن تخاصم عبد لأحد الأنصار وعبد لأحد المهاجرين على الماء ، فقال هذا : يا للأنصار ، وقال هذا : يا للمهاجرين ، واجتمع ناس على ذلك ، فقال رسول الله ﷺ : « أبدوى الجاهلية وأنا بين أظهركم ، دعوها فإنها منتنة » .

إذن فلندع هذا الأساس المتن للأحزاب ، ولا نلوث به الإسلام .

(٢٣) مسلم : كتاب الإمارة ، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وتحريم الخروج من اطاعة ومفارقة الجماعة ٢ / ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٢٤) سنن أبى داود : كتاب الأدب ، باب فى العصية ٢ / ٦٩٨ .

(٢٥) صحيح البخارى : كتاب الديات ، باب من طلب دم امرئ بغير حق ٢ / ١٠١٦ .

(٢٦) سنن أبى داود : كتاب الأدب ، باب فى العصية ٢ / ٦٩٨ .

الحرص والتنافس :

وإذا كان الإسلام قد ربط جميع أفراد المجتمع برابطة الولاء والإخاء فإن من أول مقتضياتها أن يمنع عن كل ما يكدر هذا الصفو وينافي هذا الإخاء ، بينما النظام الذى يبتنى على تعدد الأحزاب السياسية من الطبيعى أن يكثر فيه المرشحون للمساهمة فى الانتخاب ، ولحاولة الوصول إلى منصة النواب والوزراء والحكام ، ثم من الطبيعى كذلك أن يدعو كل مرشح إلى نفسه ، ويبين من فضائله ومناقبه وصلاحه ومواهبه وبعد نظره وقوة عمله ما يلفت به نظر الناخبين ، ويكسب ثقتهم فيه ورضاهم به ، ثم يعمد إلى غريمه السياسى فى الانتخابات فيبرز مواطن الضعف والخور فيه بل ويلصق به التهم المفرضة حتى ينفر عنه الناخبون ويكسب هو ثقتهم .

وهذا العمل كما يقوم به كل مرشح يقوم به أيضاً كل حزب فى حق مرشحيه . وهذا العمل بطبيعته ينافى ذلك الود والإخاء والنصح والإخلاص الذى ربط به الإسلام أهله ، ثم هذه صورة ظاهرة من التنافس الشديد على كوامن الحرص والطموح التى يتصف بها المرشح والحزب ، أما ما يدعو إليه هذا العمل من التجسس وطلب عورات الناس وفضائحهم ، ثم ما يورث ذلك من الضغن والحقد والبغضاء وفساد العلاقات فيما بين المسلمين فهو ما لا يحتاج إلى الشرح والتفصيل .

ولإيضاح الموقف الإسلامى من هذه الأمور أورد النصوص فى إيجاز . أما طلب الإمارة والحرص عليها ، فقد روى البخارى ومسلم وغيرهما عن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه قال : « دخلت على النبى ﷺ أنا ورجلان من بنى عمى ، فقال أحدهما : يا رسول الله : أمرنا على بعض ما ولاك الله ، وقال الآخر مثل ذلك ، فقال : إنا لا نولى على هذا العمل أحداً سألته ، ولا أحداً حرص عليه » وفى رواية : « لا نستعمل على عملنا من أراد » (٢٧) .

(٢٧) صحيح البخارى : استتابة المرتدين ، باب حكم المرتد والمرتدة . الأحكام : باب ما يكره من الحرص على الإمارة . صحيح مسلم : كتاب الإمارة ، باب النهى عن طلب الإمارة ٢ / ١٢٠ .

وروى مسلم عن أبي ذر قال : قلت يا رسول الله : ألا تستعملني ؟ قال :
فضرب يده على منكبي ثم قال : « يا أبا ذر إنك ضعيف ، وإنها أمانة ، وإنها يوم
القيامة خزى وندامة ، إلا من أخذها بحقها ، وأدى الذي عليه فيها » (٢٨) .

وروى البخارى وغيره عن عبد الرحمن بن سمرة قال : قال رسول الله
ﷺ : « يا عبد الرحمن بن سمرة : لا تسأل الإمارة ، فإنك إن أعطيتها عن مسألة
وكلت إليها ، وإن أعطيتها من غير مسألة أعنت عليها » . الحديث (٢٩) .

وروى أيضاً عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إنكم ستحرصون على
الإمارة وستكون ندامة يوم القيامة ، فنعم المرزعة وبئست الفاطمة » (٣٠) .

وفى رواية عن أبي أمامة عن النبي ﷺ قال : « ... أولها ملامة ، وأوسطها
ندامة ، وآخرها خزى يوم القيامة » (٣١) .

وروى البخارى ومسلم وغيرهما عن عمرو بن عوف قال : قال رسول الله
ﷺ : « فوالله ما الفقر أخشى عليكم ولكن أخشى عليكم أن تبسط عليكم الدنيا
كما بسطت على من كان قبلكم فتنافسوها كما تنافسوها فتلهيكم كما ألهتهم ، وفى
رواية : فتهلككم كما أهلكهم » (٣٢) .

فهذه النصوص صريحة فى المنع عن سؤال الإمارة والحرص عليها ، وأن من
يكون كذلك فالسبيل هو سد أبوابها عليه حتى لا تؤتى الأمة من قبله . والسبب
هو ما أشير إليه من الخذلان والهلاك ، وهو الذى شهد به التاريخ على مدى

-
- (٢٨) صحيح مسلم : كتاب الإمارة ، باب كراهة الإمارة بغير ضرورة ٢ / ١٢١ .
(٢٩) صحيح البخارى : الأحكام ، باب من لم يسأل الإمارة أعانه الله ، وباب من سأل الإمارة وكل
إليها . صحيح مسلم : كتاب الإمارة ، باب النهى عن طلب الإمارة والحرص عليها ٢ / ١٢٠ .
(٣٠) صحيح البخارى : كتاب الأحكام ، باب ما يكره من الحرص على الإمارة .
(٣١) المسند للإمام أحمد ٥ / ٢٦٧ .
(٣٢) صحيح البخارى : كتاب الرقاق ، باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها ٢ / ٩٥١ وفى
رواية أخرى فى نفس الباب : وإلى والله ما أخاف عليكم أن تشركوا بعدى ، ولكن أخاف عليكم أن تنافسوا
فيها ، وانظر أيضاً صحيح مسلم : كتاب الزهد ٢ / ٤٠٧ .

طوله ، فهذا الحافظ ابن حجر من أعيان الأمة الإسلامية وأحد أعلامها في المائة التاسعة يحكى عن المهلب أنه قال : « الحرص على الولاية هو السبب في اقتتال الناس عليها حتى سفكت الدماء واستبيحت الأموال والفروج ، وعظم الفساد بذلك » (٣٣) .

وقد شاهدنا في باكستان الشرقية والغربية من الدمار والفساد وسفك الدماء وهتك الحرمات ما يكفى لعة من اعتبر ، ولم يكن ذلك إلا لتنافس الزعماء والأحزاب ، وحرصهم على السلطة والحكم .

أما مدح الرجل نفسه وبيان مناقبه وفضائله فلا شك أن هذا يعاب أشد العيب في الشريعة الإسلامية ، وأن النبي ﷺ لم يسمح للرجل أن يمدح غيره في وجهه فضلاً عن أن يمدح نفسه ، روى البخارى عن أبى بكر أن رجلاً ذكر عند النبي ﷺ ، فأننى عليه رجل خيراً ، فقال النبي ﷺ : « ويحك قطعت عنق صاحبك ، يقوله مراراً » (٣٤) .

وعن أبى موسى قال : سمع النبي ﷺ رجلاً يثنى على رجل ، ويطريه في المدحة فقال : « أهلكم أو قطعتم ظهر الرجل » (٣٥) .

وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : المدح ذبح (٣٦) :

وأما أن يطعن الرجل على أخيه المسلم فهذا ممنوع جملة وتفصيلاً ، فعن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال : « ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش و البذى » (٣٧) .

(٣٣) فتح البارى ١٣ / ١٢٦ .

(٣٤) صحيح البخارى : كتاب الشهادات ، باب إذا زكى رجل رجلاً ٢ / ٨٩٥ والأدب المفرد ص ٩١ .

(٣٥) صحيح البخارى : كتاب الأدب ، باب ما يكره من التمدح ٢ / ٨٩٥ . صحيح مسلم : كتاب الزهد ، باب النهى عن المدح ٢ / ٤١٤ .

(٣٦) الأدب المفرد للبخارى ص ٩٢ .

(٣٧) جامع الترمذى : أبواب البر والصلة ، باب ما جاء في اللعنة ، الأدب المفرد ص ٩٧ .

وفسر ابن عباس قوله تعالى : ﴿ ولا تلمزوا أنفسكم ﴾ بقوله : لا يطعن بعضكم على بعض (٣٨) .

ثم الطعن إن كان على عيب يوجد في المنافس فهو غيبة . وقد قال الله فيها : ﴿ أوجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه ﴾ (٣٩) ، وإن كان الطعن على عيب لا يوجد فيه فإن هذا بهتان وأشد من الأول ، وهو يوجب الإثم المبين ، قال الله تعالى : ﴿ والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً ﴾ (٤٠) .

ومهما كان فقد روى أبو داود والبيهقي عن سعد بن زيد عن النبي ﷺ قال : « إن من أرى الربا الاستطالة في عرض المسلم بغير حق » (٤١) .

أما التجسس وتتبع العورات فقد قال الله تعالى : ﴿ ولا تجسسوا ﴾ (٤٢) . وقال رسول الله ﷺ : « إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ، ولا تجسسوا ولا تجسسوا ولا تحاسدوا ولا تباغضوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخواناً » (٤٣) .

ومرة صعد رسول الله ﷺ على المنبر فنادى بصوت رفيع فقال : « يا معشر من أسلم بلسانه ولم يفض الإيمان إلى قلبه ، لا تؤذوا المسلمين ولا تعيروهم ، ولا تتبعوا عوراتهم ، فإنه من يتبع عورة أخيه المسلم يتبع الله عورته ، ومن يتبع الله عورته يفضحه ولو في جوف رحله » (٤٤) .

(٣٨) نفس المصدر الأخير ص ٩١ .

(٣٩) سورة الحجرات : ١٢ .

(٤٠) سورة الأحزاب : ٥٨ .

(٤١) مشكاة المصابيح ص ٤٢٩ . سنن أبي داود : كتاب الأدب ، باب في الغيبة ٢ / ٦٦٩ .

(٤٢) سورة الحجرات : ١٢ .

(٤٣) صحيح البخاري : كتاب الأدب ، باب ما ينهى عن التحاسد والتدابير ٢ / ٨٩٦ . مسلم .

(٤٤) جامع الترمذي : البر والصلة ، تعظيم المؤمن ٢ / ٢٤ .

أما الحسد والبغضاء وسوء ذات البين فقد قال النبي ﷺ : « إياكم والحسد ، فإن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب » (٤٥) .

وعن الزبير قال : قال رسول الله ﷺ : « دب إليكم داء الأمم قبلكم : الحسد والبغضاء ، هي الحالقة ، لا أقول تحلق الشعر ، ولكن تحلق الدين » (٤٦) .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « إياكم وسوء ذات البين ، فإنها الحالقة » (٤٧) .

وعن أبي الدرداء قال : قال رسول الله ﷺ : « ألا أخبركم بأفضل درجة من الصيام والصدقة والصلاة ؟ قال : قلنا : بلى ، قال : إصلاح ذات البين ، وفساد ذات البين هي الحالقة » (٤٨) .

وهذه أمور معروفة الحكم والنتيجة في الإسلام وفي التأريخ الإنساني الطويل ، لا تحتاج إلى التفصيل وإكثار النصوص ، فهذا القدر يكفي لإيضاح أن أى نظام يشتمل على هذه الأمور لا يتمشى مع طبيعة الإسلام .

(٤٥) سنن أبي داود : كتاب الأدب ، باب في الحسد ٢ / ٦٧٢ .

(٤٦) جامع الترمذى : أبواب القيامة ، باب (فى الأواخر) ٢ / ٧٤ . مسند أحمد ١ / ١٦٥ ، ١٦٧ .

(٤٧) نفس المصدر الأول والباب والصفحة .

(٤٨) نفس المصدر والباب والصفحة ، وسنن أبي داود : كتاب الأدب ، باب في إصلاح ذات البين .

رابطه المسلمين والولاة

الطاعة والتكاتف :

إن الإسلام كما حدد علاقة المسلمين فيما بينهم ، وأكد روابط بعضهم مع بعض ، كذلك حدد أمور الروابط والعلاقة بين المسلمين وولايتهم ، وإذا نظرنا إلى القواعد المتبعة في الإسلام في الأمور الاجتماعية والقضايا التي تهم الأمة والشعب تبين لنا أن الإسلام يعطى الأولوية للأمن والسلام ، ولا استقرار الوضع في المجتمع ، ويسد الأبواب في وجه كل ما يخل بذلك ، فهو يحرم على المسلمين السباب والقتال فيما بينهم ، كما يحرم عليهم كل ما يفضي إلى ذلك ، ويوجب عليهم - إذا اقتتل منهم طائفتان - أن يصلحوا بينهما ، وهو يؤثر السلم مع الأعداء على حربهم ، ولو كان في السلم بعض غضاضة ، وقد صرح القرآن الكريم بأن الفتنة أكبر وأشد من القتل ، وحذر رسول الله ﷺ المسلمين من الفتن ، وجعل الخير كله في الابتعاد عنها فقال : « ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم ، والقائم فيها خير من الماشي ، والماشي فيها خير من الساعي ، من استشرف لها تستشرفه ، فمن وجد ملجأ أو معاذاً فليعذ به » (متفق عليه) ، وفي رواية لمسلم : قال : « تكون فتنة النائم فيها خير من اليقظان ، واليقظان فيها خير من القائم ، والقائم فيها خير من الساعي ، فمن وجد ملجأ أو معاذاً فليستعذ به »^(١) .

(١) صحيح البخارى : كتاب الفتن ، باب قول النبي ﷺ : تكون فتن القاعد فيها خير من القائم ١٠٤٨ / ٢ ، صحيح مسلم : كتاب الفتن وأشرط الساعة ٣٨٩ / ٢ .

وفي رواية عن أبي بكرة : « فإذا وقعت فمن كان له إبل فليلق بإبله ، ومن كان له غنم فليلق بغنمه ، ومن كانت له أرض فليلق بأرضه » الحديث (٢) .

وعن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : « يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر ، يفر بدينه من الفتن » (٣) .

وتمشياً مع هذه القاعدة العامة التي لا خير للإنسان إلا في اتباعها كبح الإسلام نزعات الحرص على الإمارة والطموح إليها ، كما قدمنا ، وجعلها أمانة في عنق الأمير لا بد وأن يُسأل عنها يوم القيامة ، ويذوق مرارة نتائجها إن كان قد خان فيها (٤) . وأوجب الإسلام على الجمهور أن يطيعوا الأمير ، ويغضوا عن زلاته ، ولا يثوروا في وجهه لبعض مبادراته السيئة ، وذلك لأن الفساد والدمار والضرر الواقع على جمهور المسلمين لأجل الثورة دائماً يكبر ويكبر على الفساد والضرر الذي يحصل لأجل انحراف الأمير وظلمه ، ولا يحصل الإصلاح المطلوب من الثورة إلا نادراً .

فإن السيف إذا وقع بين الأمة وقعت بسببه مفسد كثيرة ، فالأمير لا بد وأن ينحاز له كثيرون ، خاصة إذا كانت الشوكة بيده ، كالسلاح والجيش ، وهؤلاء حتماً سيتعصبون له ، ومن ذا يستطيع أن يصل إلى الأمير دون أن يقع القتل في مسلمين كثيرين يتترس بهم الأمير ، وأحداث البلاد الإسلامية في الماضي القريب شاهدة على ذلك ، والأدهى من ذلك أن الظلمة من الحكام سيتخذون من خروج بعض المسلمين عليهم ذريعة إلى التنكيل بالمسلمين عامة ، واستئصال

(٢) نفس المصدر الأخير ٢ / ٣٨٩ .

(٣) صحيح البخارى : كتاب الفتن ، باب التعرب في الفتنة ٢ / ١٠٥٠ .

(٤) روى البخارى ومسلم عن معقل بن يسار قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ما من عبد يسترعيه الله رعية فلم يحطها بنصيحة إلا لم يجد رائحة الجنة » . (البخارى : الأحكام ، ٢ / ١٠٥٨ واللفظ له ، ومسلم بمعناه ، كتاب الإمارة ٢ / ١٢٢) . وعن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : اللهم من ولى من أمر أمتى شيئاً فشق عليهم فاشقق عليه ، ومن ولى من أمر أمتى شيئاً ففرق بهم فارفق به ، (مسلم : كتاب الإمارة ، باب فضيلة الأمير العادل وعقوبة الجائر .. الخ ٢ / ١٢٢) .

جذوره من المجتمع ، والتضييق على دعائه ، وقد فعلوا وما زالوا يفعلون ذلك عند كل بادرة يقام فيها في وجههم باليد والقوة .

ولذلك أكد رسول الله ﷺ - مرة بعد أخرى - الأمر بطاعة الأمير ، وشدد في النهي عن الخروج عليه ، روى مسلم عن أم الحصين رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : « إن أمر عليكم عبد مجذوع يقودكم بكتاب الله فاسمعوا وأطيعوا »^(٥) .

وعن أنس أن النبي ﷺ قال : « اسمعوا وأطيعوا ، وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة »^(٦) .

وعن عبد الله بن عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة ولا حجة له ، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية »^(٧) .

وعن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات مات ميتة جاهلية »^(٨) .

وعن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « من رأى من أميره شياً يكرهه فليصبر ، فإنه ليس أحد يفارق الجماعة شراً فيموت إلا مات ميتة جاهلية »^(٩) .

وعن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : « إنكم سترون

(٥) صحيح مسلم : كتاب الإمارة : باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية ٢ / ١٢٥ .

(٦) صحيح مسلم : الإمارة ، باب وجوب ملازمة المسلمين عند ظهور الفتن وتحريم الخروج من الطاعة ٢ / ١٢٨ .

(٧) نفس المصدر والباب ٢ / ١٢٧ .

(٨) نفس المصدر والباب ٢ / ١٢٨ .

(٩) البخاري : الفتن ، باب قول النبي ﷺ سترون بعدى أموراً تنكرونها ٢ / ١٠٤٥ .

بعدي أثره وأمرأ تتكرونها ، قالوا : فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال : أدوا إليهم حقهم ، وسلوا الله حقكم ،^(١٠) .

وعن وائل بن حجر قال : سأل سلمة بن يزيد الجعفي رسول الله ﷺ : يا رسول الله أرأيت إن قامت علينا أمراء يسألونا حقهم ويمنعونا حقنا فما تأمرنا ؟ قال : « اسمعوا وأطيعوا ، فإنما عليهم ما حُمِلوا وعليكم ما حُمِلتم »^(١١) .

وهكذا أوجب رسول الله ﷺ على المسلمين طاعة أميرهم ، ولو على كره وغضاضة ، ولم يسمح لهم بمعصيته إلا إذا أمر بمعصية الله ، فقد روى على ابن أبي طالب قال : قال رسول الله ﷺ : « لا طاعة في معصية ، إنما الطاعة في المعروف »^(١٢) .

وروى ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « السمع والطاعة على المرء فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية ، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة »^(١٣) .

أما الثورة في وجوه الأمراء ، ومحاولة نزع الحكومة عنهم فقد روى أبو ذر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « كيف أنتم وأئمة من بعدي يستأثرون بهذا الفبيء ؟ قلت : أما والذي بعثك بالحق أضع سيفي على عاتقي ، ثم أضرب به حتى ألقاك ، قال : أو لا أدلك على خير من ذلك ؟ تصبر حتى تلقاني »^(١٤) .

وروت أم سلمة قالت : قال رسول الله ﷺ : « يكون عليكم أمراء تعرفون وتتكرون ، فمن أنكر فقد برئ ، ومن كره فقد سلم ، ولكن من رضي

(١٠) صحيح مسلم : كتاب الإمارة ، باب الأمر بالصبر عند ظهور ظلم الولاة واستيثارهم . ١٢٧ / ٢ .

(١١) صحيح البخاري ، كتاب الأحكام ، باب السمع والطاعة ما لم يكن معصية ١٠٥٧ / ٢ .

(١٢) صحيح البخاري : كتاب الأحكام ، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية ١٠٥٨ / ٢ . صحيح مسلم : كتاب الإمارة ، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية . ١٢٥ / ٢ .

(١٣) نفس المصنفين السابقين .

(١٤) متن أبي داود : كتاب السنة ، باب في قتل الخوارج ٦٥٥ / ٢ .

وتابع ، قالوا : أفلا نقاتلهم ؟ قال : لا ما صلوا ، لا ما صلوا ١٥ .

وروى عبادة بن الصامت قال : « بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر ، والمنشط والمكره ، وعلى أثرة علينا ، وعلى أن لا ننازع الأمر أهله ، وعلى أن نقول الحق أينما كنا ، لا نخاف في الله لومة لائم . وفي رواية : على أن لا ننازع الأمر أهله ، إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان ١٦ .

روى عوف بن مالك الأشجعي عن رسول الله ﷺ قال : « خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ، وتصلون عليهم ويصلون عليكم ، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم ، وتلعنونهم ويلعنونكم ، قال : قلنا : يا رسول الله أفلا نناهبهم عند ذلك ؟ قال : لا ، ما أقاموا فيكم الصلاة . لا ، ما أقاموا فيكم الصلاة ألا من ولي عليه وال فرآه يأتي شيئاً من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية الله ، ولا ينزعن يداً من طاعة ١٧ .

فهذه النصوص ظاهرة في منع الخروج على الأمير ولو كان يخلط في عمله وحكمه بين الحلال والحرام ، بل ولو كان قد استحق اللعن من المسلمين ، وكان بغيضاً إليهم مبغضاً لهم ، فإنه مع ذلك لا يجوز الخروج عليه ما دام أنه من جملة المصلين ، بل على المسلم أن يلتزم بالطاعة والهدوء ، ويصبر على كرهه وبغضه ، ويكره منكر الأمير بقلبه ، وينكر عليه بلسانه ، ثم يكتفي به ، فإنه إذا فعل ذلك فقد سلم من فساد الدنيا وعذاب الآخرة ، ولكن من رضى وتابع كان مشاركاً له في الإثم والمعصية .

إذا وضعنا هذه القواعد المتبعة وهذه المصالح المرعية في الإسلام في كفة ، ووضعنا الطريقة المتبعة في النظام الديمقراطي القائم على أساس الانتخاب والتمثيل من

(١٥) مسلم : كتاب الإمارة ، باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع وترك قتالهم ما صلوا ٢ / ١٢٩ .

(١٦) صحيح البخارى : كتاب الفتن ، باب قول النبي ﷺ سترون بعدى أموراً تنكرونها ٢ / ١٠٤٥ ، مسلم : كتاب الإمارة ، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية الخ ٢ / ١٢٥ .

(١٧) صحيح مسلم : كتاب الإمارة ، باب خيار الأئمة وشرارهم ٢ / ١٢٩ .

خلال الأحزاب السياسية المختلفة في كفة أخرى وجدنا النظامين على طرفي نقيض ، واتضح لنا الفارق الكبير بينهما في هذا المجال . فالأحزاب المعارضة التي تفشل في الحصول على أغلبية المقاعد في البرلمان تجعل أعمال الحكومة نصب عينها ، وتنتقدها بشدة لا هوادة فيها ، وتحاول دائماً أن تنفذ من أي منفذ صغير إلى تخطيطه الحزب الحاكم ، وإلى إنحاء اللائمة عليه ، رامية إياه بالتقصير في حق الأمة والشعب ، ولذلك تطلب تلك الأحزاب دائماً مواطن الضعف في الحزب الحاكم ، بل تخلق أخطاء تنسب إليه إذا لم تجدها في الواقع ، ثم تقوم بدعايات واسعة تخلق من خلالها جواً صالحاً للاحتجاجات والمظاهرات والاضطرابات ، ثم تحرك الجماهير ، وتعرقل السير الطبيعي للبلاد ، وكثيراً ما يفضي هذا إلى الاضطرابات الاضطرابات والنهب والسلب والقتل والفتك وهتك الحرمات وتحريق الممتلكات وإجراء المحاكمات من قبل الحكومة على الجماهير ، عدا ما يحصل من الضرر الكبير في منتجات المعامل والمصانع ، وما ينشأ من العداوة والبغضاء بين طبقات من الجماهير ، هذا ما نشاهده كل يوم تقريباً في بلادنا الهند - أكبر جمهورية ديمقراطية في العالم - وقد شهدت حكومة بريطانيا إضراب عمال مناجم الفحم لفترة زادت على نصف سنة ، والتجأت إلى أداء أجورهم من غير عمل ، وذلك لمجرد اختلاف مواقف الحكومة والحزب المعارض في قضيتهم ، ولفوز الحزب المعارض في كسب ثقتهم .

فمن أمعن النظر في هذين الاتجاهين اتضح له الفارق الكبير بين طبيعة النظام الإسلامي وطبيعة النظم الديمقراطية .

فالطاعة التي أمر بها في النظام الإسلامي بإصرار وتأكيد واستقرار الوضع الذي هو مطلوب من وراء هذه الطاعة لا يطابق ما يجري في النظام الديمقراطي الانتخالي من تنظيم الاحتجاجات والمظاهرات والاضطرابات وعرقلة مسير البلاد ، بل كثيراً ما يعلن عن رفض السمع والطاعة حتى يلتجئ الحزب الحاكم إلى المهادنة مع الأحزاب الأخرى ، والتراجع إلى الوراء عن الخطوط التي رسمها للسير عليه ، أو يلتجئ إلى إعلان الأحكام العرفية ، وحل الأحزاب المعارضة ، ومنع ممارسة الحرية ، وإلى البطش والقهر والزج بالناس في السجون وما إلى ذلك من القسوة والشقاوة . ولا يحتاج إلى بيان ما يجري على الصعيد العالمي من حياة

المؤامرات والضغوط المتنوعة لإرساء قواعد الاستعمار في مثل هذه البلاد . وما دام الفرق والتفاوت بين النظامين على هذا القدر الكبير فلا يصح أن يقاس أحدهما على الآخر ، ولا يلزم أن يصح في أحدهما ما يصح في الآخر .

منازعة الحكومة :

ثم هذه النصوص التي قدمناها في لزوم طاعة الأمير كلها تشير إلى التزام الصمت والهدوء ، وإلى أن يترك الحكام يعملون على شاكلتهم ، ولا يزعجون بأمور يضطرب بها الأمن وتقع الفرقة والفتنة ، وحتى يأمن العباد والبلاد ، ولذلك نهى رسول الله ﷺ عن منازعة الأمر أهله ، وشدد في ذلك حتى أمر بضرب عنق من يفعل ذلك .

روى مسلم عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله ﷺ : « من بايع إماماً فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه إن استطاع ، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر » (١٨) .

وفي هذا المعنى عن عرفة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه » (١٩) .

وهكذا روى أبو هريرة عن النبي ﷺ قال : « كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء ، كلما هلك نبي خلفه نبي ، وإنه لا نبي بعدى ، وسيكون خلفاء فيكثرون ، قالوا : فما تأمرنا ؟ قال : فوا بيعة الأول فالأول ، أعطوهم حقهم ، فإن الله سائلهم عما استرعاهم » (٢٠) .

(١٨) صحيح مسلم : كتاب الإمارة ، باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع ٢ / ١٢٨ .

(١٩) نفس المصدر الأول والباب والصفحة .

(٢٠) صحيح البخارى : كتاب الأنبياء ، باب ما ذكر عن بنى إسرائيل ١ / ٤٩١ ، وصحيح

مسلم : كتاب الإمارة ، باب وجوب الوفاء ببيعة الخليفة الأول فالأول ٢ / ١٢٦ .

وعن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا بويع لخليفةين فاقتلوا الآخر منهما » (٢١) .

والمنازعة مفاعلة من النزاع ، وهى مشاركة طرفين فى نزاع شىء ، والمراد هنا أن يحاول جمع من الناس نزاع الحكومة من أهلها ، أى من أيدي الحكام ، ويحاول الحكام إبقاءها فى أيديهم ، فهؤلاء ينزعونها إلى أنفسهم ، وأولئك ينزعونها إلى أنفسهم ، فاشتركوا فى نزاع الحكومة .

ولا شك أن هذه المنازعة تتحقق فى الانتخابات ، فما من حزب إلا ويحاول بكل ما أوتى من المواهب والقدرات أن يتغلب على السلطة ، وينزع الحكومة من أيدي القائمين بها - إذا كانت من الأحزاب المعارضة - وعلى العكس من ذلك يحاول الحزب الحاكم أن لا يفلت زمام الحكومة من يده بحال .

ثم المعروف فى النظام الديمقراطى القائم على أساس الانتخاب والتمثيل أن عضوية النواب والممثلين بما فيهم رئيس الدولة والوزراء تنتهى بمجرد انتهاء فترة محددة ، والذي يريد النيابة والتمثيل بعد ذلك فعليه أن يخوض معركة الانتخاب مرة أخرى حتى يحصل على العضوية من جديد إذا فاز بأغلبية أصوات الناخبين .

ولكن النصوص التى تأمر بقتل من ينازع الحكومة أو يأخذ البيعة لنفسه بعد تعيين الإمام وانعقاد حكومته تدل على استمرار حكومة الأمير ، وأنها لا تنتهى بمجرد انتهاء فترة معينة ، وأنه لا مجال لإجراء الانتخاب بعده ، إذ إجراء الانتخاب يقتضى على الأقل أن يقوم آخر ينازعه الحكومة ، ويفرق أمر الأمة ، ويحاول أخذ البيعة لنفسه ، بينما النصوص تنهى عن كل هذا نهياً باتاً .

ثم هذا شىء لا يوجد له نظير على مدى التاريخ الإسلامى الطويل ، بل السوابق التاريخية كلها على خلافه ، فالخلفاء الراشدون - الذين هم القدوة فى معرفة نظام الحكم الإسلامى - كلهم استمروا فى خلافتهم حتى ماتوا ، ولم يخطر ببال أحد منهم ولا ممن عاصروهم أن يستفتوا الأمة فى بقائهم على منصبهم بعد فترة

(٢١) نفس المصدر الأخير : كتاب الإمارة ، باب إذا بويع لخليفةين ٢ / ١٢٨ .

من الزمن ، حتى إن الذين أرادو خلع الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضى الله عنه لم يكن عذرهم هذا .

ولقائل أن يقول : إذا اتفقت الأمة والشورى على دستور يقضى بنهاية الحكم بمجرد انتهاء فترة محددة فإن الذى يبقى بعد تلك الفترة على كرسي الحكم لا يكون حاكماً شرعياً ، وإنما يكون مشرفاً مؤقتاً أمسك بزمام الحكم ليسلمه إلى من يتفق عليه الناس ، فمثله كمثله ثابت بن أرقم العجلاني الذى أخذ الراية في غزوة مؤتة بعد استشهاد آخر القواد الثلاثة الذين كان قد سماهم رسول الله ﷺ - زيد بن حارثة وجعفر بن أبى طالب وعبد الله بن رواحة - فقال لهم : يا معشر المسلمين اصطلحوا على رجل منكم . قالوا : أنت ، قال : ما أنا بفاعل . فاصطلح الناس على خالد بن الوليد . فلما اصطلحوا عليه أعطاه الراية وقاتل الصحابة كلهم تحت إمارته وقيادته ، فمن خاض معركة الانتخاب ليستلم زمام الحكم بعد نهاية تلك الفترة فليس هو منازعاً للحكم ، ولا مفرقاً لأمر الأمة بعد اجتماعها على أحد . ولا آخذاً للبيعة بعد انعقاد الحكومة ، بل هو إنما يستعد لأخذ زمام الأمة في حال خلوها عن الأمير .

ويجوز في تلك الحالة أن يتعدد المرشحون الذين يقومون أو يقامون لتتفق الأمة على واحد منهم ، كما وقع عند عقد خلافة الصديق وخلافة عثمان بن عفان رضى الله عنهما ، فإذا انعقدت الحكومة بأغلبية أصوات الأمة ، واستلم الرجل المنتخب زمام الحكم فحينئذ لا يجوز لأحد أن يقوم لينازعه طوال فترة حكمه التي اتفق عليها الأمة والشورى تحت الدستور .

أقول : لو قال هذا قائل لكان له وجه وجيه ، لكن الذى يختلج في القلب أنا لا نعلم في النصوص أى إشارة إلى وضع مثل هذا الدستور ، وأن المفاصد التي أشارت إليها النصوص - في حال قيام أو إقامة أحد الطالبين للحكومة مع وجود أمير آخر - لا بد وأن يقع منها الكثير في مثل هذه الظروف أيضاً ، وقد شاهدنا في بلادنا الهند من هذه المفاصد ما يكفي للعبرة ، فما من قرية - فيما نعلم - إلا وأهلها منقسمون إلى طوائف متقاطعة متناحرة فيما بينها ، تعمل كل طائفة منها بكل ما في وسعها لإضرار الأخرى ، ولا سيما حين يقرب موعد الانتخاب ،

وكثيراً ما يفضى هذا إلى قتل رؤساء الطوائف والنهب والسلب وإحراق البيوت وهتك الأعراض والمحاکمات الطويلة التى تكلف العبء الثقيل الباهظ وتقصم الظهر وتنقص الحياة .

وقد عرفنا من خلال الأخبار المتواترة أن معظم المرشحين الذين يخوضون فى الانتخابات - سواء فازوا أو خابوا - تكون لهم صلة باللصوص وقطاع الطرق والقتلة المرتزقين ، ويستخدمونهم فى الحصول على الأصوات بتهديد الناهيين والتسلط على مراكز إدلاء الأصوات ، كما يستخدمونهم فى تخويف مناوئهم وتنكيلهم وربما فى قتلهم ، ولذا يطول الخصام بل يدوم طول الدهر .

ومن يطالع جريدة - ولو صغيرة ذات أربع صفحات - تصدر من الهند يجد كل يوم ما يقارب صفحة منها - بل يزيد عليها - تشتمل على أخبار القتل والفتك والسلب والنهب والقتال بين طائفتين وما إلى ذلك من أسباب الشقاء ، ومعظم الاضطرابات الطائفية التى تقع بين المسلمين والهنداك ، والتى تسفر عن مجازر بشعة ضد المسلمين ، يكون سببها المباشر اختلاف وجهة نظر الفريقين فى تأييد الأحزاب السياسية . والمرشح أو الحزب الذى يخالفه المسلمون فى إدلاء الأصوات - سواء فاز أو خاب - يحتال فى التنكيل بالمسلمين ، ويقوم بافتعال حوادث يخلق من ورائها جو التوتر ثم يضرم نار حرب الطائفية ويوفر لها الوقود حسب ما يستطيع .

هذه كلها من بركات هذا الدستور الذى يحدد فترة تنتهى بعدها عضوية أعضاء البرلمان . والذى اتفق عليها مجلس الشيوخ والبرلمان الهندى ، والذى آمن به جميع الأحزاب الهندية على حد سواء . إذن فلا ينبغي للمسلمين أن يغتروا بمثل هذه المظاهر ويتفانوا فى حكايتها لأنفسهم . والله الموفق .

السوابق التاريخية

بقى أن نبحث عن السوابق التاريخية في مسألة الأحزاب . وإذا رجعنا إلى أول عهد الإسلام عهد رسول الله ﷺ نجد المسلمين كلهم حزباً واحداً متكاتفين متعاونين متفقين سائرين في سبيل واحد ، لم يكن فيما بينهم ما يستحق أن يسمى بالحزب ، وما كان من حزب قبل الإسلام فقد انحل بعد الإسلام ، وزال أثره شيئاً فشيئاً حتى صار أثراً بعد عين ، واصطبغ الناس كلهم بصبغة واحدة صبغة الإسلام ، وإذا بدر من بعضهم شيء يمت بالحزبية الجاهلية لم يحمّد ذلك الشيء ، ولم يترك ليستقر في المجتمع الإسلامي ، بل أزيل في أقرب فرصة .

نعم كان هناك طائفة تستحق أن تسمى بالحزب المعارض بكل ما أوتي هذا اللفظ من الدلالات والخصائص ، تلك هي طائفة المنافقين ، كانوا قد اعترفوا بالإسلام، وأقروا بكلمة لا إله إلا الله محمد رسول الله ، وصلوا وصاموا ، وأظهروا الطاعة ، وامتلأوا بكل ما أمروا به ، ولم يبدوا المعارضة إلا في أمور كانت تستند إلى الشورى ، وكان لإبداء الرأي فيها مجال . فأول معارضة أظهروها كانت في غزوة أحد . كان رأى رسول الله ﷺ أن يتحصن المسلمون داخل المدينة ، ويقاثلوا على أفواه الأزقة ، ويشاركهم الأطفال والنساء فيرموا بالحجارة من فوق سقف البيوت ، وهذا الذى أشار به عبد الله بن أبى ريثس المنافقين ، فلما استقر رأى على خلاف ذلك رجع عبد الله بأصحابه من الطريق مبدئاً معارضته في خطة الدفاع وحكمته .

ثم أبدى معارضته في شئون بنى قينقاع ، وعارض رأى رسول الله ﷺ بجرأة بالغة ، حتى ألجأه إلى قبول رأيه ، مستدلاً على ذلك بعدم ملائمة الظروف مع ما لهم من الحلف والأيدى القديمة .

ثم تدخل في شئون بني النضير من الدرب الخفى ، ولكن أظهر الله خبيثه ودهاءه في آيات تُتلى إلى يوم القيامة .

ثم قام هو وأصحابه بالمشاغبة ضد رسول الله ﷺ ، وضد القيادة الإسلامية المحترمة ، من خلال زواج رسول الله ﷺ بزَيْنَب بنت جحش ، وإبطال قاعدة التبنى المتبعة في العهد الجاهلي ، ومن خلال مخاصمة عبد من المهاجرين وعبد من الأنصار على الماء ، ومن خلال واقعة الإفك . ولكن ألبسه الله الذل والهوان على عكس ما أراد .

ثم أسس هؤلاء مسجد الضرار الذى كان في الحقيقة مكتباً رسمياً لهذا الحزب ، ليجتمعوا هناك ، فيتشاوروا ويمارسوا أعمالهم في حرية وسرية . ثم وقع منهم التخلف الكبير في غزوة تبوك ، لأنهم رأوا الخوض فيها تقدماً إلى الموت .

هذا ما فعلته هذه الطائفة التى عرفت بطائفة المنافقين ، وإذا قارنت بين أعمالهم ومواقفهم وبين أعمال ومواقف الأحزاب المعارضة اليوم لا تكاد تجد بينهما فرقاً جوهرياً ، فهى أيضاً تعارض الحكومة في أعمالها الداخلية والخارجية ، وفي مواقفها الحربية والسلمية ، وفي علاقتها مع الشعوب الأخرى ، كما تستغل أعمال الحكام التى ترى فيها غشاً في الأخلاق والعادات ، فتقوم بالمشاغبة ضدهم . وتبنى لاجتماع زعمائها مكاتب تجمع فيها المعلومات ، وتبرم فيها الأمور محتفظة بحريتها وبكيانها التنظيمى .

والسؤال الذى ينصب نفسه أمام كل ذى عينين هو : هل يرضى مسلم أن يتصف بهذه الصفات التى اختارها المنافقون فضلوا وذلوا وهلكوا من حيث يشعرون أو لا يشعرون ؟ .

ونجد بعد المنافقين فى العقد الأخير من عهد الخلافة الراشدة أمثلة من الأحزاب السياسية المعارضة - إن صح هذا التعبير ، وأول هذه الأحزاب قتلة (عثمان بن عفان) ثالث الخلفاء الراشدين رضى الله عنه ، فإنهم قد تحزبوا ضد عثمان ، وأهدوا معارضتهم الشديدة لسياسته ، فرموه بسوء التدبير ، والانحراف عن الحق ، والميل إلى القبيلة ، وما إلى ذلك ، ثم اتخذوا كل ذلك ذريعة إلى أن

طالبوه بالتنازل عن الخلافة ، وحاصروه أشد الحصار ليلجئوه إلى ذلك ، وفي آخر المطاف ظهرت خطوط المؤامرة الكبرى التي كانت تدبر المغرورين المخدوعين في ستار مطالبة الحق والعدل ، فقتلوا عثمان وسفكوا الدم الحرام واستباحوا حرم رسول الله ﷺ لأول مرة في التاريخ .

ثم نصبوا علياً رضي الله عنه خليفة على المسلمين ، ليستغلوا شرفه وقرابته من رسول الله ﷺ ، وينالوا بغيتهم في ظل خلافته ، إلا أنه قامت هناك معارضان قويتان تطالبان بدم عثمان ، معارضة أصحاب الجمل ، ومعارضة معاوية وأهل الشام . وكانت مطالبة حق لا شك فيه ، إلا أن المعارضتين أسفرتا عن القتال الدامي المرير بين المسلمين أنفسهم ، وأدى ذلك إلى دمار لم يكن في حسبان أحد .

ولم يكد يتهى هذا الفساد والدمار بالتحكيم حتى قامت معارضة أخرى من قبل الخوارج أدت إلى حرب ضروس في نهروان ، صار ضحيتها جميع الخوارج سوى تسعة نفوس ، ومن هذه الجرثومة الباقية نمت هذه الفتنة مرة أخرى وطالت وامتدت حتى ذاق المسلمون مرارتها دهرأ طويلاً من الزمان .

هكذا قامت المعارضات وبدأت الأحزاب السياسية تطالب ببعض الحقوق العادلة واقعياً أو حسب زعمها ، إلا أنها كلها باءت بالدمار والفساد ، ولم تنطفئ نار الفتنة التي تولدت من بطنها إلا بعد أن أمسك (معاوية بن أبي سفيان) رضي الله عنه زمام الخلافة في يده ، فنامت الفتن ، واختفت المعارضات ، وتلاشت الأحزاب ، واستراح جمهور المسلمين بعد أن خاضوا بحراً من النار .

ولم يكد يستلم (يزيد بن معاوية) زمام الحكومة حتى قامت الأحزاب تحاول الحصول على السلطة مرة أخرى ، وأسفرت النتيجة عن قتل (الحسين ابن علي بن أبي طالب) رضي الله عنهما ، وانقسام الرقعة الإسلامية بين الأمويين و (عبد الله بن الزبير) ، وكان مؤداها الأخير هو قتل ابن الزبير وانتهاك حرمة بيت الله الحرام . ثم بقيت الأحزاب السياسية تعمل سراً تحت ظل بني هاشم من العلويين والعباسيين ، حتى ظهرت في النصف الأول من القرن الثاني حين أحست

بالضعف في الأمويين ، وكانت النتيجة هي القتل والفتك والتدمير وإفساد الأمة في العقيدة والعمل ، والدنيا والدين ، حتى نجح العباسيون في الوصول إلى منصة السلطة بعد أن سفكوا من الدم الحرام ما لا يقدر قدره .

ولم يستقر الوضع حتى قام حزب سياسي آخر يعارض الخلافة الجديدة ، وهم العلويون ، فسرعان ما قاموا ضد بني عمهم العباسيين ليناضفوا الخلافة وليحصلوا على حقوقهم العادلة ، فكان ما كان من الدمار والفساد وسفك الدم الحرام ، وانقسام الرقعة الإسلامية بين هذه الأحزاب السياسية . والتفاصيل كلها معروفة في التاريخ ، ولولا مخافة التطويل لذكرت الأحزاب السياسية التي قامت في التاريخ الإسلامي بين الفينة والفينة ، والنتائج التي أوصلت إليها الأمة الإسلامية ، ولكن يكفي هذا القدر من الإشارة العابرة في هذا المجال .

والسؤال الذي يهنا الآن هو ماذا أفاد الذين أرادوا تقويم عثمان ؟ وماذا صنع الذين خرجوا على علي ؟ والعباسيون هل كانوا خيراً من الأمويين ؟ وفي الماضي القريب هل كان الاتحاديون المعارضون لدولة السلطان عبد الحميد خيراً منه ؟

وهل أتى هؤلاء السياسيون المعارضون بشيء يُحمد في حق الأمة الإسلامية ؟

كل هذا يدعونا إلى التفكير وإمعان النظر حتى لا نخدع بالبريق الخلاب . والذي أريد أن أقوله إنه إذا كانت هذه هي حصيلة الأحزاب السياسية في تاريخنا الإسلامي في أيام ازدهارها وورقيها فهل لا يكفي هذا للاعتبار ؟ وهل يرضى مسلم يحب أن تزدهر هذه الأمة وتشهد الرقي والتقدم هل يرضى أن يُلدغ من هذا الحجر مرة أخرى ؟ ، فإن الأحزاب السياسية كلما تعددت في هذه الأمة لا نأمن أن لا تنتهج هذا المنهج المدمر ، وذلك لأن المواقف السياسية التي يختارها السياسيون المسلمون سرعان ما يوفرون لها رصيماً من العقيدة والدين ، ويستندون إلى النصوص ولو بتأويل بعيد مضحك .

وحين تمتزج المواقف السياسية بالعقيدة والدين ، أي تنقلب من الموقف السياسي القح إلى موقف سياسي مبني على الدين تختلف طبيعتها عن السياسة

المفصولة عن الدين ، فإن الدين لا يسمح بالتهاون في الموقف المبني عليه ، ولا بالتنازل عنه ، بل يثير نزعات التحمس والثبات عليه والقيام بنشره والدعوة إليه والدفاع عنه والاستماتة دونه ، ولذلك يتسارع المسلمون إلى الاقتتال حينما يقع بينهم مثل هذا الخلاف .

وهذه عقدة نفسية لا بد من ملاحظتها عند رسم الخطة السياسية في هذه الأمة . أما إذا كانت المواقف السياسية مفصولة عن الدين تماماً كما هو في الديمقراطية العلمانية فلا بد وأن تخلو عن ذلك التحمس وتلك الغيرة التي تبتنى على الدين . وأن يكون فيها مجال فسيح لتبادل الآراء والتهاون والتنازل ، بل كثير من المواقف السياسية إنما تقدم من قبل الأحزاب للمساومة وللالتقاء مع الفريق الآخر في منتصف الطريق ، ولا يكون المقصود الثبات عليها وإفادة الشعب منها .

وهذا الفارق الطبيعي بين النظامين وتأثيرهما النفسى على معتنقيهما يرشدنا إلى الطريق القويم في وضع خطة العمل ومنهج السير السياسى ، وأن لا نخدع عند مقارنة النظامين بوضعهما على حد سواء .

على أن الأحزاب حينما تتعدد ويحصل كل منها على مقاعد - كما هو معهود في البلاد العلمانية - فإن زمام السلطة ينتقل بالفعل إلى الكتل الحزبية داخل البرلمان ، وتصير الأحزاب السياسية ذات تأثير مباشر في حركة الجهاز الإدارى للدولة ، ووسيلة إلى توجيهه على هواها . وهذا يفضى إلى أن تكون سياسة الدولة على الدوام قائمة على التسوية ، بل على سلسلة من محاولات التسوية إلى ما لا نهاية لها بين مختلف المناهج الحزبية التى تتعارض فى أغلب الأحيان ، الأمر الذى يستحيل معه الوصول إلى وحدة الاتجاه والاستقرار ، وهما أمران فى غاية الأهمية للدولة الإسلامية .

وهذه التسوية بين الكتل الحزبية قد تكون ضرورية فى مجتمعات لا يقوم بنياتها على أساس أيديولوجى معين ، ولذلك لا تجدد بأساً أو حرجاً فى إخضاع سياستها للآراء التى تتغير بين حين وآخر فى الحكم على ما هو أصح للمعالجة الأمور ، غير أن مثل هذه التسويات لا مكان لها فى دولة إسلامية أيديولوجية ،

لا تقوم على مبدأ المصالح الوقتية المتغيرة ، بل على أسس دينية مستقرة ، دولة لها مفاهيم ثابتة محددة لما هو خطأ وما هو صواب ، وما هو حق وما هو باطل ، وما يجوز وما لا يجوز ، ففي مثل هذه الدولة لا بد أن يكون سن القوانين الوضعية ووضع السياسة الإدارية على السواء منبثقاً عن هذه الأيدولوجية التي اعتنقها المجتمع ، وهو لا يمكن إدراكه ما دامت الحكومة تجعل نشاطها الحكومي والإداري خاضعاً للاعتبارات السياسية المتقلبة للأحزاب^(١) .

(١) من كلمة قالها الدكتور محمد عبد الله العرنى في كتابه : نظام الحكم في الإسلام ص ٨٩ ، ٩٠ .

مبدأ الشورى والأحزاب

كل ما قدمنا من الدلائل تفيد نفي نظام الأحزاب السياسية في الإسلام ، ولكن توجد بعض النصوص أو المواقف تدل على صحة هذا النظام وجوازه في الإسلام حسب ما فهمه الكثير ممن كتب في هذا الزمان حول نظام الإسلام ، وهذا يدعونا إلى أن نتناول هذه الدلائل بالبحث والتحقيق ، حتى نخرج في النهاية بنتيجة مؤكدة في هذا الباب .

فمما استدل به على ذلك مبدأ الشورى في الإسلام ، وذلك لأن القرآن يحدد الصلة بين الفرد والمجتمع تحديداً يفرض المشاركة بينهما في شئون الحكم ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ ؛ وفي سائر الشئون العامة - اقتصادية واجتماعية - مشاركة إيجابية تكفل التوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ﴿ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ﴾ .

فالإسلام بينما يقرر المسؤولية الفردية في صراحة جاسمة ﴿ وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ﴾ ، ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ ، ويدمج في مسؤولية مشتركة مسؤولية الفرد عن المجتمع ومسؤولية المجتمع عن الفرد ، حتى تصبحا كلاً لا يتجزأ « كلکم راع وکلکم مسئول عن رعیتہ » .

ولم يجعل الإسلام أداء وظائفه الاجتماعية وقفاً على الدولة تحتكره أجهزتها الحكومية دون مشاركة الشعب ، بل قوله تعالى : ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ يدل على وجوب إشراك الشعب في المساهمة في هذا الأداء ، لأنه جعل كل تدبير شئون المجتمع يتم عن طريق التشاور الكامل بين أعضائه .

والتعبير في الآية بالأمر يشير بصفة واضحة إلى مقاليد السلطة في المجتمع ، وهذا يجعل الشورى تمتد امتداداً حتمياً إلى اختيار ولي الأمر ، وإقامة أجهزة الدولة عن طريق التشاور السليم الأمين بين أعضاء المجتمع الإسلامي .

ويأتى الخطاب الإلهي إلى خاتم رسل الله : ﴿ وشاورهم في الأمر ﴾ عندما أقام في المدينة أول دولة إسلامية ، ذلك ليجعل من الشورى سنة خالدة تلتزم بها الأجيال التالية ، وليقرر مبدأ الشورى في الحكم حتى ومحمد الرسول صلوات الله وسلامه عليه هو الذي يتولاه .

نخلص من ذلك إلى أن القرآن فيما أمر به من شورى شاملة ، إنما يفرض على كل مواطن في المجتمع الإسلامي المشاركة الصادقة مع أجهزة الدولة في أداء ما هو منوط بها بالقدر الذي يُتاح له المشاركة فيه ، وفي النطاق الذي يتاح له العمل فيه ، وبالوسائل التي رسمها الإسلام .

وحيث إن القرآن فرض الالتزام بالشورى ، وهي جوهر الدستور الإسلامي في نظام الحكم ، فالشورى الإسلامية هي الخط الأساسي الأول في تولية رئيس الدولة ، وإذن يجب أن يتشاور الشعب كله - لا فئة مميزة فيه - في انتخاب رئيس الدولة ، فالقرآن عندما قال : ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ لم يحدد فئة معينة تتولى هذا الأمر ، فلفظ ﴿ بينهم ﴾ في الآية يشير إلى المجتمع كله ، وتولية رئيس الدولة الإسلامية ليست كما أرادها الإسلام إلا عقداً بين المجتمع ومن اصطفاه لهذا المنصب ، عقداً يفرض الالتزامات على الطرفين ، فلا يتصور أن يتم العقد بدون أن لا يتولى أحد الطرفين ما يُناط به من طرفي العقد . وهذا يقتضي أن يتم تولية رئيس الدولة من طريق الانتخاب الحر الذي يدلى فيه الشعب بأصواته في حق من يشاء .

ويعقب مرحلة رئاسة الدولة مرحلة الجهاز التشريعي ، فإن الدولة كثيراً ما تحتاج إلى تشريعات تنفيذية ، أي التفصيلات الجزئية والتطبيقات التنفيذية ، من الأصول والتشريعات الكلية الإسلامية ، فلا بد لها من جهاز تشريعي يصح أن يُسمى بمجلس الشورى أو الهيئة التشريعية .

وملخص القول أن تولية رئاسة الدولة وإنابة مجلس الشورى أو الهيئة التشريعية يجب أن تأتيا عن طريق الانتخاب الحر الذى يشترك فيه المجتمع بأسره ، ولا يقتصر ذلك على فئة مميزة .

ومعلوم أن المجتمع يشمل أنواعاً من الناس تختلف وجهات نظرهم فى شتى المجالات ، فمثلاً تختلف عندهم الموازين فى تقييم الشخصيات التى ترشح للرئاسة أو النيابة ، فمنهم من يرجح اللين الأتقى ، ومنهم من يرجح الأصلح الأقوى ، ومنهم من ينظر إلى جانب الحرب والسلام أكثر من جانب الاقتصاد والنظم الإدارية ، ومنهم من يرى عكس ذلك . وأيضاً يختلف الناس فى كثير من التوجيهات الجزئية ، والأمور التطبيقية المهمة ، وفى اتخاذ المواقف الحاسمة فى الحوادث المستجدة ، بعد الاتفاق على أيديولوجية كلية جامعة ، على أن كثيراً من الناس يعتقدون فى بعض الشخصيات من الصلاح والكمال والمواهب ما لا يعتقدون فى غيره . بينما الطبقة الأخرى منهم تعتقد عكس ذلك .

وحيث إن نظام الشورى الإسلامى يعطى كل فرد مسلم حرية كاملة فى إبداء رأيه فلا حرج إذن فى أن يتكتل أصحاب رأى واحد وميل واحد فى جماعة واحدة أو حزب واحد ، وينظموا أنفسهم على أساس ما اتفقوا عليه ليقوموا بالدعوة إلى آرائه إذا أرادوا ذلك . وهذا يقتضى جواز تكوين الأحزاب وإعطاءها الحرية الكاملة لممارسة نشاطها داخل مجلس الشورى وخارجه ، ما دامت لا تخرج عن الأيدولوجية الإسلامية المتفقة ، إذ منع الأحزاب السياسية يعنى الحد من ممارسة الحرية التى يعطيها الإسلام فى نظامه الشورى .

إلى هنا ينتهى هذا الدليل بجميع أجزائه المهمة - كما تقرره النظم الحديثة وكما يقرره بعض الإسلاميين - . وفيما يلى بعض الملاحظات على ذلك :

١ - الأولى : أن المفهوم من كلمة الشورى هو عرض الأمر على الغير الذى يعتقد فيه أن لديه القدرة على بيان رأى بشكل يُرتجى منه الوصول إلى الصواب .

وهذا المفهوم نفسه يقتضى أن تتألف الشورى من أصحاب الخبرة والكفاءة والاختصاص الذين يتبصرون فى الأمور بعين الدقة والفراسة ، ويسبرون الأغوار ، ثم يبنون مواقف رشيدة إزاء مقتضيات الظرف ومتطلبات الأحوال . وهذا يعنى أن الشورى لا تشمل غوغاء الناس وأذنانهم . ويؤيد هذا أن المحققين ذكروا من الشروط الواجبة فى أهل الشورى أن يكون فيهم العدالة والعلم والرأى والحكمة والتجربة والاختصاص ، وهذا ينافى شمول الشورى لجميع أفراد المجتمع .

وهذا الذى يشير إليه بعض آيات القرآن أيضاً .

قال الله تعالى : ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ . وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (١) .

نزلت هذه الآية فى عامة المسلمين الذين كانوا إذا سمعوا شيئاً مما يهم المسلمين من أمور الحرب والسلم والفتح والهزيمة ومهاجمة المسلمين على أعدائهم ، أو مهاجمة الأعداء عليهم ، كانوا يذيعونها ويتداولونها فيما بينهم ، ولم يكونوا يعرفون ما ينتج عن هذا فى المجتمع من الذعر والخوف ، أو التهور ، وكشف عورات المسلمين للعدو ، وإطلاعه على نواياهم من خلال شبكة تجسسه ، فىأخذ الحيلة والحذر ، ويفوت على المسلمين الأوان ، فأنكر الله تعالى على عامة المسلمين أن يتداولوه فيما بينهم ، وأوجب عليهم أن يبلغوه إلى أصحاب العلم والعقول الراجحة ، ليعلم أولئك ماذا يفعلون إزاء ذلك ، وما يتخذون من المواقف التى تكون أرفق للمسلمين وأوفق لطبيعة الظروف .

فهذه الآية تفيد أن ضعفة الناس وغوغاءهم لا يتأهلون للشورى ، بل لا بد لها من رجاحة فى العقل وحصافة فى التفكير . فالذين يعلمون الأمور أحق بالمشاورة من الذين لا يعلمون ﴿ هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ﴾ (٢) .

(١) النساء : ٨٣ .

(٢) الزمر : ٩ .

٢ - الملاحظة الثانية : أن الفائدة المطلوبة من الشورى - أيضاً - تؤيد هذا ، فإن المقصود من الشورى هو المناقشة والحوار وتبادل الآراء حول قضية ما حتى يستبين فيها رأى الصواب ويتضح الموقف الحق ، ويُعرف وجه الخير والحل الحصيف ، وليس المقصود منها هو إلزام ما تميل إليه الأغلبية ، فقد أبرم رسول الله ﷺ صلح الحديبية ، وانفرد بتصديقه أبو بكر - رضى الله عنه - ، بينما خالفه المسلمون كلهم ، واعترضوا عليه بشدة ، بل امتنعوا عن مسيرته في أول الأمر .

روى البخارى فى حديث طويل أن رسول الله ﷺ لما فرغ من قضية الكتاب قال لأصحابه : قوموا فانحروا ثم احلقوا ، فوالله ما قام منهم رجل ، حتى قال ﷺ ذلك ثلاث مرات ، فلما لم يقيم منهم أحد دخل ﷺ على أم سلمة فذكر لها ما لقي من الناس فقالت أم سلمة : يا نبي الله ! أتحب ذلك ؟ اخرج ثم لا تكلم أحداً منهم كلمة حتى تنحر بدنك ، وتدعو حالقك فيحلقك ، فخرج رسول الله ﷺ فلم يكلم أحداً منهم حتى فعل ذلك ، نحر بدنه ، ودعا حالقه فحلقه ، فلما رأوا ذلك قاموا فنحروا ، وجعل بعضهم يحلق بعضاً ، حتى كاد بعضهم يقتل بعضاً غماً^(٣) .

ومثل هذا ثبت عن أبى بكر وعمر رضى الله عنهما ، فقد أنفذ أبو بكر جيش أسامة بن زيد على رغم مخالفة عامة الصحابة ولا سيما الكبار منهم ، ثم حارب أهل الردة ومانعى الزكاة ، وقد كان معظم الصحابة - بما فيهم عمر ابن الخطاب رضى الله عنه - يخالف هذا رأى ، وكذلك عهده إلى عمر ابن الخطاب بالخلافة لم يكن يطابق رأى الأكثرية ، فمعظمهم كانوا يخافون بطش عمر وشدته ، ولكن رغبة أبى بكر وحرصه على مصلحة المسلمين دفعت به إلى إنفاذ رأيه وأخذ البيعة له من جماعة المسلمين .

وأما عمر فمعروف أنه استشار فى سواد العراق فكان رأى الأكثرية هو تقسيمه على الغانمين ، لكنه لم يأخذ بهذا رأى ، لأن هذا رأى لم يأت بحل

(٣) صحيح البخارى : كتاب الشروط ، باب الشروط فى الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب

حصيف فيما عرضه من المشكلة ، ثم لم يزل يتداول الآراء حتى وصل إلى حل مرض فالتزم به وألزمه الجميع .

وكذلك فعل في حرب القادسية ، حين خرج مع الجنود من المدينة حتى وصل إلى ماء يُدعى « صرار » ثم جمع الناس واستشارهم ، فقالت العامة : سر وسر بنا معك ، فقال : استعدوا وأعدوا فإنى سائر إلا أن يجيء رأى أمثل من هذا ، ثم جمع الخاصة - وجوه الصحابة وأعلام العرب - واستشارهم ، فأشاروا عليه أن يرجع إلى المدينة ، ويبعث على الجند رجلاً من الصحابة ، فإن كان ما يرجو من الفتح ، وإلا عاد رجلاً ، ثم جمع الناس مرة أخرى وأخبرهم بما عقد عليه رأيه بعد مشاورة الخاصة ، واختار لهم القائد العظيم سعد بن أبى وقاص أميراً على العسكر .

فعمله هذا دليل على عدم وجوب الالتزام برأى الغالبية ، وقوله : « إلا أن يجيء رأى أمثل من هذا » دليل على أن الترجيح والاعتبار ليس بالعدد بل بإصابة الرأى وكونه أوفق لمصلحة المسلمين .

ويحسن بنا أن نقتبس جزءاً من الخطاب الذى ألقاه عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى هذه المناسبة ، لأنه يلم بموضوعنا هذا أشد إلمام . قال عمر ابن الخطاب رضى الله عنه بعد أن تكامل جمع المسلمين :

« إن الله قد جمع على الإسلام أهله ، فألف بين القلوب ، وجعلهم فيه إخواناً ، والمسلمون فيما بينهم كالجسد لا يخلو منه شئ من شئ أصاب غيره ، وكذلك يحق على المسلمين أن يكون أمرهم شورى بينهم ، بين ذوى الرأى منهم ، فالناس تبع لمن قام بهذا الأمر ، ما اجتمعوا عليه ورضوا به لزم الناس وكانوا فيه تبعاً لهم ، ومن أقام بهذا الأمر تبع لأولى رأيهم ، ما رأوا لهم ورضوا به لهم من مكيدة فى الحرب كانوا فيه تبعاً لهم ، أيها الناس إني إنما كنت كرجل منكم حتى صرفنى ذور الرأى منكم عن الخروج » (٤) .

(٤) محاضرات فى تاريخ الأمم الإسلامية للخضرى ١ / ٢٠٤ .

فهذا الخطاب دليل على أن الرأي إنما يؤخذ به نظراً إلى قوته ورجاحته ومطابقته لمصلحة الناس ول مقتضيات الظروف لا نظراً إلى عدد أصحابه ، وأن الشورى إنما تتألف من ذوى الخبرة والرأى .

٣ - الملاحظة الثالثة : أن إنابة أهل الشورى من قبل الشعب بإجراء انتخاب عام رأى جديد لم يعرف في غابر الزمان ، ولا سيما في عهد الخلفاء الراشدين ، فإنهم لم يكونوا يستفتون في ذلك الشعب ، بل ولا أهل المدينة ، وإنما كانوا يتخذون للشورى من يعرفون فيه الخبرة والكفاءة والعلم وحصافة العقل وإصابة الرأي ، حتى ولو خالف ذلك آخرون من أهل الشورى أنفسهم فضلاً عن الشعب ، فقد كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يُدخل ابن عباس رضى الله عنهما في الشورى ، ويستشيره في الأمور ، وكان أهل الشورى يعترضون عليه في ذلك ، ولكن لم يكن يستجيب لرغبتهم ، بل أظهر لهم مرة علمه وفضله وأسكتهم بذلك .

ومعلوم أن الخلفاء الراشدين كانوا قائمين بإعمال هذا المبدأ ، وأنهم كانوا يعرفون أكثر من غيرهم معنى هذا المبدأ ومقتضياته ولوازمه .

قال بعض الباحثين ما ملخصه : أن الإسلام لم يحدد للشورى شكلاً معيناً إلا أنه لا يجوز أن يشارك فيها إلا من كان أهلاً لها بكفاءته وخبرته ، ونحن نتصور أنه لا بد من نظام لإيجاد مجلس للشورى ، وطرق اختيار هذا المجلس متعددة .

(أ) فالبعض لا يرى مانعاً من أن يقوم الحاكم بنفسه باختيارهم على أساس أنه نال ثقة الشعب ورضاه .

(ب) بينما يقترح آخرون أن يكون أعضاء هذا المجلس بحسب وظائفهم ، أى أن تحدد وظائف معينة في الدولة يكون شاغلوها مهما كانت أشخاصهم أعضاء في مجلس الشورى ، على أساس أن هذه الوظائف الهامة لا يصل إليها إلا من كان أهلاً للمشورة وصاحب رأى وفضل .

(ج) ويرى آخرون أن يكون اختيار هؤلاء بالانتخاب ، على أساس أنه الطريقة التى تتمثل فيها الشورى أكثر من الطرق الأخرى .

ثم يعرب الكاتب عن رأيه قائلاً : ومع الملاحظة بأن الإسلام لا يحدد طريقة واحدة ينبثق عنها مجلس الشورى بحيث تدعى أنها الطريقة الإسلامية دون غيرها فإننا نعتبر الانتخاب وسيلة صالحة لاختيار مجلس الشورى^(٥) .

أقول : إذا كانت الحقيقة هي هذه فاختلاق نظام كامل لإجراء الانتخابات ، وإيجاد الأحزاب لا يصلح أن يؤسس عليها .

والحاصل أن الشورى لا تشمل جميع أفراد المجتمع ، ولا يجب على ولي الأمر أن يلتزم برأى الأغلبية ، ولا يلزم أن يتم تعيينهم من قبل الشعب بل ليس لإيجادها صورة معينة في الإسلام ، فلا يتم الاستدلال بهذا المبدأ على تكوين الأحزاب السياسية في الحكم الإسلامى .

٤ - الملاحظة الرابعة : الاستشارة للنساء قد كان مقتصرأ على بعض الأمور ومع بعض النساء الفضليات ذوات الخبرة والرأى فقط ، وإلا فقد ورد فى حديث صحيح أنهن ناقصات عقل ودين حتى عدلت شهادة امرأتين بشهادة رجل واحد ، وهذا هو الذى وصل إليه الطب والعلم الحديث بعد إجراء فحوص متواصلة لختلف أجزاء المرأة ، ولذلك قل تمثيلهن إلى حد كبير فى البرلمانات الغربية ، فأشراكهن مع الرجال فى هذه الأمور على السواء مما لا يقبله الدين والعقل والعلم . وإنما هو جَرَى وراء السراب الذى يئن من تبعاته الغرب ذاته ، فالعبرة العبرة يا أولى الألباب ، واتقوا الله لعلكم تفلحون .

(٥) النظام السياسى فى الإسلام للدكتور عبد الكريم عثمان ص ٣٨ ، ٣٩ .

قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

من أهم الأمور أو الواجبات التي نيّطت بهذه الأمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والآيات والأحاديث في هذا الباب معروفة ومتوافرة ، وقد استنبط منها المجتهدون السياسيون في هذا الزمان وجوب تكوين الأحزاب السياسية في الإسلام ، واستندوا في ذلك خاصة إلى ثلاث آيات ، وهي :

١ - قوله تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ ^(١) .

٢ - وقوله تعالى : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ ^(٢) .

٣ - وقوله تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ ^(٣) .

قالوا في الاستدلال على موقفهم بهذه الآيات : إن الآية الأولى تخاطب الأمة الإسلامية كلها ، وتصفها بهذا الوصف الشامل ، فهو في هذا النص الوصفي يفرض بطريق غير مباشر على كل مسلم أن يشارك في هذا الاختصاص ، ويمد نطاق التكليف إليه ، وهذه المشاركة ترتفع إلى مرتبة الفرائض الإلزامية التي يتعين على كل مسلم ، وكل جيل إسلامي النهوض بها .

(١) آل عمران : ١١٠ .

(٢) آل عمران : ١٠٤ .

(٣) المائدة : ٢ .

وهذه المشاركة تتحقق تارة بالدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة ، وتارة بالقدوة الصالحة وتارة بتغيير المنكر باليد : إذا كان ذلك في الاستطاعة ، كقيام السلطات بمكافحة المنكر ، أو باللسان كتوجيه العلماء والدعاة وإرشادهم عامة المسلمين ببيان ما يجب عليهم ، وبإنكار ما يأتون من الذنوب والآثام ومخالفة أوامر الله وشريعته ، وكإسداء النصيح إلى إمام جائر ، وإنكار الباطل الذى هو عليه ليمتنع عنه ، وقد يكون تغيير المنكر بالقلب : وذلك بالاستهجان والإعراض عن مقترفى المنكر .

وكل هذه المعانى معروفة لا تحتاج إلى التطويل ، ومن مقتضيات هذه المعانى أن يوجد فى المجتمع الإسلامى طائفة تدعو إلى سبيل الله وتعظ بالموعظة الحسنة ، ويُنكر عليها ما تأتى به من مخالفات الشريعة ، ويكون بإزائها من يقوم بهذه الدعوة والموعظة والإنكار ، وهذا يعنى انقسام الأمة إلى طائفتين - على الأقل - وهذا هو السر فى تخصيص طائفة من الأمة لهذا العمل فى الآية الثانية : ﴿ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ﴾ وإلى هذا الانقسام يشير قوله تعالى : ﴿ ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ، ومنهم مقتصد ، ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله ﴾ (٤) .

ويتأيد هذا الانقسام - أيضاً - بقوله تعالى : ﴿ فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون ﴾ (٥) .

نرجع بعد ذلك إلى الآية الثالثة ، وهى توجب التعاون والتكاتف بين المسلمين فى أمور الخير ، ولا شك أن القيام بالدعوة إلى الله ، أى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر من أحسن أمور الخير ، فيجب على المسلمين أن يتعاونوا ويتكاتفوا فى هذا العمل ، وليس أحسن من أن ينتظم الدعاة كلهم فى نظام واحد ، وينظموا عملهم هذا تنظيماً دقيقاً حتى يكون أكمل فائدة وأشد تأثيراً

(٤) سورة فاطر : ٣٢ .

(٥) سورة التوبة : ١٢٢ .

وأكثر شمولاً ، والله يقول : ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم واسمعوا وأطيعوا ﴾ (٦) .

وقال رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » (٧) .

فإذا كان في استطاعتنا تنظيم هذا العمل والاجتماع عليه والتعاون على أساسه فقد وجب علينا ذلك ، وهو المقصود من كلمة « أمة » في قوله تعالى : ﴿ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ﴾ . الآية ، وليس المقصود من الحزب إلا المنتظمين في مثل هذا النظام . فثبت تكوين الحزب ، بل وجوبه من الشريعة الإسلامية .

أقول : إن هذا الاستدلال يبنى على إغفال جوانب مهمة من هذا الموضوع . وأنا أشير إلى ذلك إشارة عابرة .

الأول : أن هذا الأمر موجه إلى الأمة كلها ، فإذا كان هذا يقتضى الانتظام في سلوك وحزب واحد فمعناه أن تنتظم الأمة كلها في هذا الحزب ، فأين يبقى مجال تكوين الأحزاب داخل الأمة .

الثاني : حيث إن الكلام يدور حول جزء أو شعبة من شعب الدستور الإسلامى فالمفروض أن تكون الدولة التى يجرى فيها هذا الدستور دولة إسلامية ، والدولة الإسلامية مأمورة بالقيام بهذه المهمة - وبتعبير آخر - : بتنظيم هذا العمل .

فإذا قامت الدولة بهذه المهمة فأين يبقى مجال التحزب وتكوين الجماعات ، فإن هذا عدول عن التعاون على البر والتقوى وافتراق واختلاف فيما يجب فيه التضامن والتكاتف ، ثم إن كل أحد يعرف أن تكوين أجهزة من الحكومة لهذا العمل لا يسمى حزباً .

على أن التعاون على شيء لا يقتضى تنظيمًا إداريًا ينفرد به المتعاونون عن غيرهم ، وانقسام الأمة إلى الدعاة والمدعويين لا يقتضى هذا الانفراد الحزبى أو الإدارى ، بل هو انقسام بحسب اتصاف الرجل بالعلم والجهل والسبق إلى

(٦) سورة التباين : ١٦ .

(٧) صحيح البخارى : كتاب الاعتصام ، ٢ / ١٠٨٢ .

الخير والتهاون فيه ، أى انقسام بحسب أوصاف الأفراد: وأعمالهم الذاتية ، وليس من الانقسام الحزبى فى شىء ، وهذا كما ينقسم الناس فى نشاطاتهم التجارية والصناعية والزراعية ولا يكون له أى علاقة بالانقسام إلى الأحزاب .

وقد جعل بعضهم كلمة « الأمة » فى قوله : ﴿ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ﴾ دليلاً على تكوين الأحزاب ، بناءً على أن معناها هو معنى كلمة الحزب ، وإناطة الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بها إشارة إلى أن تكون هذه الأمة أو الحزب حزباً معارضاً .

ولا شك أن هذا من عجائب الاستدلالات ، فإن كلمة « أمة » تطلق على جمع من الناس - بل ومن الحيوان أيضاً - اتفقوا فى وصف ، من الأوصاف سواء كان هذا الاتفاق عن قصد أو مصادفة وبدون قصد ، فضلاً عن الانتظام فى نظام واحد ، قال الله تعالى ، وهو يذكر ذهاب موسى عليه السلام إلى مدين : ﴿ ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ﴾ ، ومعلوم أن اتفاقهم فى وصف السقاية إنما كان مصادفة ولم يكن تحت تنظيم إدارى .

وقال تعالى : ﴿ ومن أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون ﴾ (٨) .

وقال : ﴿ منهم أمة مقتصدة وكثير منهم ساء ما يعملون ﴾ (٩) .

وقال : ﴿ ومن قوم موسى أمة يهدون بالحق وبه يعدلون ﴾ (١٠) .

ومعلوم أن إطلاق « الأمة » فى هذه الآيات ليس بمعنى الحزب أو التنظيم ، وإنما باعتبار أنهم رجال اتفقت أعمالهم على الحق والصلاة من غير قصد ومعرفة وارتباط .

ثم إذا كان المفروض أن يكون القائمون بهذه الدعوة حزباً معارضاً فمعناه أن الدولة الإسلامية تكون على خلاف ذلك ، أى إنها لا تدعو إلى الخير ولا تأمر

(٨) آل عمران : ١١٣ .

(٩) المائدة : ٦٦ .

(١٠) الأعراف : ١٥٩ .

بالمعروف ولا تنهى عن المنكر ، بل تكون هى التى تغفل الخير وترتكب المنكر حتى تستحق معارضة الدعاة وتحزبهم ضدها ، فهل يقول هذا عاقل عن دولة المفروض فيها أن تكون إسلامية .

على أننا لا نعرف من زمن رسول الله ﷺ حتى الآن من أول هذه الآيات بهذه المعانى الجديدة التى جاء بها السياسيون .

ثم لو سلمنا بصحة استخراج حكم التنظيم من خلال هذه الآيات فإن هذه الآيات لا تأمر بإيجاد منظمة سياسية تهتمها حكومة البلاد وإدارة أجهزتها المتنوعة ، بل تأمر بإيجاد طائفة يهتمها القيام بالدعوة إلى الخير ونشر المعروف وإزالة المنكر ، ولا شك أن هذا شيء يغير ما يسمى بالسياسة ، حتى ولو كان القائم به الحكام أو أصحاب الأحزاب السياسية .

ثم الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر يجب أن يكون طلباً لمرضاة الله ومبنيّاً على النصيح ، ومعنى هذا أن لا يكون للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر غرض أو أغراض شخصية أو حزبية ، يهدف الوصول إليها من خلال أمره ونهيه ، بل يكون غرضه إصلاح الفساد وتصحيح الطريق فقط ، مع إخلاص النية وقصد الخير لمن يوجه إليه الأمر أو النهى .

أما النقد اللاذع واللوم والعنف والاتهام بالعمالة للأجانب والنيل من الشخصية وتشويهها والتشهير بها ومحاولة إسقاطها من أعين الجماهير وما إلى ذلك مما يجرى بين الأحزاب المتنافسة فليس من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فى شيء ، بل هى مجرد دعاية ممقوتة تورث البغض والشحناء ، وتفضى إلى التقاطع والتدابير ، وربما تنتج عن الفساد والدمار من جانب وعن البطش والقهر من جانب آخر ، وكل هذا منكر نهى عنه الشرع فى صراحة قاطعة ، لأنه ليس أمراً بالمعروف ولا نهياً عن المنكر .

ولا شك أن قاعدة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر تعطى حرية إبداء الرأى والنقد والمعارضة ، ولكن النصوص التى قدمناها فى بيان علاقة المسلمين فيما بينهم ، وفى بيان علاقتهم مع ولايتهم وأمرائهم تقرر الحدود التى تجرى فيها هذه القاعدة ، وبمقارنة هذه القاعدة بتلك النصوص يتضح أن الإسلام جمع بين

وجوب طاعة الأمراء والحكام ومعاونتهم في غير المعاصي ، وبين وجوب الابتعاد عنهم والنكير عليهم - بشرط الاستطاعة - فيما يرتكبون من المعاصي ، كذلك يجب الابتعاد عن منازعتهم الحكومة وعن محاولة إبعادهم عن الإمارة .

ومن هنا يظهر أن هذه القاعدة لا تفيد جواز أو وجوب بناء الأحزاب السياسية في المجتمع الإسلامي ، بل هذه قاعدة لا علاقة لها بهذه القضية المستحدثة .

قضية الأحزاب في الميزان

١ - عرفنا مما سلف أن قضية الأحزاب السياسية قضية لم تعرف في غابر الزمان ، بل هي متولدة من النظام الجمهورى أو الديمقراطى الذى ساد العالم فى ظل العلمانية ، فهى جزء من ذلك النظام وفرع من فروعه .

٢ - وأن تعدد الأحزاب لا بد وأن يكون مبنياً على نوع من الاختلاف فى المجتمع ، سواء كان هذا الاختلاف اختلافاً جذرياً قائماً على أساس العقيدة والدين أو اختلافاً فرعياً لا يغير العقيدة والدين ، كالاختلاف فى المسائل الفقهية الفرعية الجزئية ، أو اختلافاً هامشياً أو خارجياً لا يمس العقيدة والدين ، كالاختلاف فى الحكمة والتدبير والوسيلة والذريعة ، أو لم يكن هناك اختلاف يُذكر ، لكن قصد بتعدد الأحزاب إيجاد البدائل لكراسى الحكم ، وإقامة نظام يكون فيه جمع من الناس قائمين بالنقد والمعارضة ، حتى لا تطفئ الحكومة ولا تخرج عن إرادة الشعب ومصالحه المطلوبة .

وقد عرفنا أن الاختلاف بجميع هذه الأنواع لا يصلح أن يكون أساساً لبناء الأحزاب ، فالاختلاف الجذرى لا يصلح أن يقبل فى الإسلام ، والاختلاف الفرعى ، وإن كان يحتمل ، لكن المطلوب إنهاؤه مهما يمكن ، ولا يجوز أن يوفر له رصيد من الأحزاب والجماعات ، والاختلاف الهامشى أو الخارجى أيضاً لا يصلح لبناء الأحزاب فى هذه الأمة ، نظراً إلى التجارب المتوالية فى العالم الإسلامى ، ثم الاختلاف - من أى نوع كان - ممنوع شرعاً ، والنصوص متوافرة فى هذا الباب وصريحة فى المنع والنهى ، والرسول ﷺ لم يكن يترك باباً صغيراً من الاختلاف إلا وكان يسده وينبه الصحابة على شره ، ولو كان ذلك

الاختلاف مصادفة من غير قصد ، وفي هيئات الأعمال فقط .

٣ - ثم الإمارة والحكم أمانة من الله في أعناق الأمراء ، ومسئولية كبيرة على كواهلهم في الدنيا والآخرة ، لا بد وأن يسألوا عنها ويحاسبوا عليها أشد حساب ، وليست بشيء يحرص عليه ويلهث وراءه ، فإذا رغب ناس في الإمارة وأظهروا حرصهم عليها وحاولوا تحصيلها ينبغي أن يمنعوها عنها ويسد في وجوههم سبيلها ، فالرغبة والحرص دليل على أنهم لا يعرفون عظم هذه المسؤولية والأمانة ولا يتأهلون لحمل أعبائها .

هذه هي وجهة نظر الإسلام وموقفه تجاه الحكم ، بينما الحزب السياسي إنما يؤسس ليكون رصيذاً للحصول على السلطة والحكم ، وأحسن ما قيل عن الحزب السياسي هو أنه : *Political parties are groups organised for the purpose of achieving and exercising power within a political system*⁽¹⁾.

أى : « إن الحزب السياسي عبارة عن جماعة من الناس نظموا أنفسهم تحت نظام سياسي ليحصلوا على السلطة أو ليستخدموها » . فالحصول على السلطة أو استخدامها هو الهدف الأساسي للأحزاب .

٤ - وليس المقصود من السلطة والحكومة هو التمتع والالتذاذ بنعيم الدنيا ، وإنما المقصود منها هو تأدية تلك الأمانة وإقامة العدل وبسط السلام وتأمين البلاد داخلياً وخارجياً في حدود ما أمر الله به ونهى عنه ، حتى يتوفر للعباد جو صالح يعملون فيه لمصالحهم آمين . ويقومون فيه بتنمية مواهبهم وطاقاتهم ، ويستعدون فيه لصالح دنياهم وآخرتهم . ولذلك أوجب الله ورسوله طاعة الأمير ما لم يأمر بمعصية الله ، وشدد في النهي عن منازعته الحكومة ، ولو صدر منه بعض الجور ، وظهر منه الاستبداد بالحكم وبيع بعض الحقوق ، اللهم إلا إذا ظهر منه الكفر البواح الذي يكون فيه عند المسلمين من الله برهان ، ولعل سبب ذلك أن المصالح التي تحصل في حالة استقرار الوضع أكثر وأكبر بكثير من المفسدات التي

(1) Encyclopaedia Britannica, Edn 1974, P. 677, Vol. 14.

يترتب حدوثها على محاولات عزل الحكام وقلب الحكومات ، فإن ذلك يتبع من الاضطراب ويجلب من المفسد ما يغلب على المصالح ويعكر صفوها أى تعكير ، وقد دلت التجارب المتواصلة فى شتى أنحاء العالم أن الثورات والتقلبات لم تنفع العباد والبلاد أكثر مما ضررتهم وخربت قلوبهم وأعمالهم .

٥ - لم يحدد الإسلام فترة حكم الأمير ، ولا يوجد فى النصوص الشرعية ولا فى السوابق التاريخية أى دليل أو نظير على نهاية حكم الأمير بمجرد انتهاء فترة من الزمان ، وعلى إجراء الاستفتاء الشعبى لبقائه فى الحكم ، بل كل ما يوجد فى الإسلام يشير إلى استمرار الأمير فى حكمه وإمارته .

أما الأحزاب السياسية فإنها بمجرد وجودها تلهث على نعيم الدنيا ، ولذلك اتفقوا على تحديد فترة الحكم ، حتى يتسنى لكل حزب التطلع إلى السلطة ، ومقامرة الأقدار فى سبيلها .

٦ - ثم الإسلام جعل الشورى أساس نظامه الاجتماعى والسياسى ، وأعطى الحرية الكاملة لكل فرد من أفرادها فى إبداء الرأى والنقد والمعارضة ، لكنه جعل كل ذلك وسيلة للوصول إلى كنه الأمور ومعرفة الرأى الصواب والحكم الصواب فى المسائل والنوازل ، كما جعله وسيلة لإصلاح ما يدب من الفساد فى المجتمع سواء فى أوساط الحكام أو فى أوساط العامة ، ولم يجعل ذلك ذريعة إلى تأسيس الأحزاب وما يتبعها من التقلبات ، ولذلك لم يوجب الأخذ برأى الأغلبية ، ولم يجعله مدار الحق والصواب ، حتى قال الله تعالى : ﴿ وإن تطع أكثر من فى الأرض يضلوك عن سبيل الله ﴾ ثم أوجب فى كل ذلك النصيح وقصد الخير ، وبالغ فى ذلك حتى جعل الدين النصيحة ، ولم يأذن للمسلم أن يكون مغرضاً فى هذه الأعمال ، مخادعاً للحكام أو للعامة .

بينما نظام الأحزاب السياسية لا تعرف من معنى الشورى إلا الأخذ برأى الأغلبية فهو يجعل هذا مدار الحق والصواب ، ثم لا يكتفى به بل يتقدم خطوة أخرى يفرض على الأقلية رأى الأغلبية فرضاً لا يستطيعون رفضه ، إلا إذا خاطبوا بأنفسهم بالفصل من الحزب وبذلك يتعرضون لعقاب اجتماعى قاس من

قبل الحزب ، وهذا الذى يعرف فى نظام الأحزاب باسم « وهب »^(٢) (WHIP) وهو يسلب حرية إبداء الرأى والنقد والمعارضة ، مهما كان ذلك بناءً ومفيداً ، بل يوجب العمل بما يراه الرجل باطلاً ، ويرغمه على ذلك .

كل هذه الأمور تفرز لنا دليلاً كافياً على معرفة حكم الأحزاب السياسية فى الإسلام ، وهو أنه لا يوجد لها أى مجال فى الإسلام ، ولا يجوز بناؤها وتأسيسها فى الشريعة الإسلامية ، وبهذه المناسبة يجدر بى أن أذكر حديثاً هو كالصريح فى هذا الباب .

روى البخارى ومسلم وغيرهما من أصحاب الحديث عن حذيفة رضى الله عنه قال : « كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير ، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركنى ، قال : قلت : يا رسول الله : إنا كنا فى جاهلية وشر ، فجاءنا الله بهذا الخير ، فهل بعد هذا الخير من شر ؟ قال : نعم ، قلت : وهل بعد ذلك الشر من خير ؟ قال : نعم ، وفيه دخن ، قلت : وما دخنه ؟ قال : قوم يستنون بغير سنتى ، ويهتدون بغير هدى ، تعرف منهم وتنكر ، قلت : فهل بعد ذلك الخير من شر ؟ قال : نعم دعاة على أبواب جهنم ، من أجابهم إليها قذفوه فيها ، قلت : يا رسول الله : صفهم لنا ، قال : هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا ، قلت : فما تأمرنى إن أدركنى ذلك ؟ قال : تلزم جماعة المسلمين وإمامهم ، قلت : فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام ، قال : فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك » . (متفق عليه) .

وفى رواية لمسلم : « يكون بعدى أئمة لا يهتدون بهداى ، ولا يستنون بسنتى ، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم الشياطين فى جسدان إنس ، قال حذيفة : قلت : كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك ؟ قال : تسمع وتطيع الأمير وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع » .

(٢) معناه اللغوى : الجلد والضرب والخفق . والمراد : إماتة صوت الضمير إزاء أمر الحزب وإلا فالتعرض للعقاب .

وفي رواية لأبي داود : « قال : قلت : يا رسول الله : أ يكون بعد هذا الخير شر ، كما كان قبله شر ؟ قال : نعم ، قلت : فما العصمة ؟ قال : السيف ، قلت : وهل بعد السيف بقية ؟ قال : نعم ، تكون إمارة على أقذاء ، وهدنة على دخن ، قلت : ثم ماذا ؟ قال : ثم ينشأ دعاة الضلال ، فإن كان لله في الأرض خليفة جلد ظهره وأخذ مالك فأطعمه ، وإلا فمت وأنت عاض على جذع شجرة » .

وفي رواية : قال : « هدنة على دخن وجماعة على أقذاء ، قلت : يا رسول الله : الهدنة على الدخن ما هي ؟ قال : لا ترجع قلوب أقوام على الذي كانت عليه ، قلت : بعد هذا الخير شر ؟ قال : فتنة عمياء صماء عليها دعاة على أبواب النار ، فإن مت يا حذيفة وأنت عاض على جذع خير لك من أن تتبع أحداً منهم » (رواه أبو داود) (٣) .

وهاك بعض الإشارات العابرة إلى ما في الحديث حتى يظهر المراد :

قوله : كنا في جاهلية وشر ، أشار بالجاهلية إلى ما كانوا عليه من الكفر والشرك والأوهام والخرافات وارتكاب الفواحش والمعاصي ، وأشار بالشر إلى ما كانوا عليه من التفكك والاضطراب والتقاتل والتناحر والارتباك والفوضى ، وقوله : فجاءنا الله بهذا الخير ، أي الإسلام الذي تم به تصحيح العقيدة وتزكية النفوس واجتماع كلمة المسلمين ، وقوله : فهل بعد هذا الخير من شر ، أي هل يكون بعد هذا الاجتماع والائتلاف افتراق وتشتت واقتتال فيما بين المسلمين أنفسهم ؟ .

وقد أجاب ﷺ على هذا بنعم ، وأخبر أن العصمة فيه إنما تحصل بالسيف ، فالأغلب أن هذا إشارة إلى ما وقع في زمن علي - رضي الله عنه - من اقتتال المسلمين فيما بينهم ، وقوله : فهل بعد ذلك الشر من خير ؟ قال : نعم ، إشارة إلى ما حصل من اجتماع كلمة المسلمين على معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنه - فقد كانت حقاً هدنة على دخن وإمارة على أقذاء ، حيث

(٣) انظر لجميع هذه الروايات مشكاة المصابيح ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ .

لم ترجع قلوب أقوام من المؤمنين الخالصين إلى ما كانت عليه من صفاء الود والاتلاف في زمن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، فضلاً عن قلوب الشيعة والخوارج ، فهم كانوا أقداء في تلك الإمارة .

وقد استمر الحال طوال زمن الأمويين ، ربما تقوى الإمارة وتختفى الأقداء ، وربما تضعف الإمارة وتظهر الأقداء ، إلا أن الغالب كان اجتماع كلمة جمهور المسلمين حتى ظهر دعاة العباسيين والعلويين ، فاستثاروا نغرات الجنسية الفارسية واستغلوا عصبية القومية والجنسية والإقليمية لكسب الإمارة والخلافة حتى أفسدوا القلوب والعقول والعقيدة والعمل ، ثم جرى ما هو معروف من سفك دماء المسلمين بفظاعة ووحشية حتى استولى العباسيون على الحكم .

ثم استمرت الإمارة على الأقداء في كثير من فترات العباسيين ، فلم يزل يظهر من داخل صفوف المسلمين ما يستحق أن يسمى بالأقداء حتى جاء أواخر زمن العثمانيين ، فنشأ دعاة الضلال مرة أخرى في مجال السياسة ، واستثاروا العصبية المحرمة من القومية والجنسية والإقليمية ، وجاءوا بفتنة عمياء صماء سلبت مواهب الناس وعقولهم ، فلم يكونوا يسمعون ويبصرون حتى يعرفوا الحق من الباطل والنافع من الضار إلا ما أشرب هواهم ، حتى أنهم لم يكونوا يبصرون ما يدور حولهم وما يُحاك أمام أعينهم ، وأدى ذلك إلى أن تفرق المسلمون أبشع تفرق في تاريخهم ، وقامت بينهم عداوات دفعت بهم إلى الاقتتال فيما بينهم ، معانقين لأعدائهم ومعاضدين لجيوشهم وقائمين في صفوفهم حتى ضاع أمر المسلمين واختلفوا شر اختلاف .

وسياق الحديث واضح في أن الحوار الذي جرى بين رسول الله ﷺ وبين حذيفة - رضي الله عنه - كان حول الاجتماع والافتراق في مجال السياسة ، والسؤال الأخير ينطبق تماماً على الظروف التي استجدت على ساحة العالم الإسلامي في أواخر الخلافة العثمانية وبعد إلغائها ، والجواب يوجب الالتزام بطاعة الأمير والانضمام إلى رايته ، فإذا وصل الحال إلى انتهاء الإمارة بلا أمير وإعجاب كل ذي رأى برأيه فالواجب الابتعاد عن جميع الجماعات والفرق التي تتناطح للحصول على الإمارة والسلطة ، وكل هدفها هو السلطة وليس لها عقيدة واضحة .. أما إذا ظهر إمام مسلم عادل فالواجب السير خلفه .

ومن هنا يبدو قبح ما تُبتنى عليه الأحزاب السياسية ، فالأمر يلزوم الجماعة والإمام ، والابتعاد عن الفرق كلها مهما كلف ذلك من معاناة الشدة يدل على مدى قبح التحزب والانقسام إلى الجماعات على أساس العصبية الجنسية والعنصرية والإقليمية واللسانية وأمثالها ، وعلى أساس الاختلاف في العقيدة والأحكام..

فهذا الحديث يعطينا موقفاً ثابتاً من ظروف هذا الزمان الذي نعيش فيه ، وأنه ليس للمسلمين أن يقيموا في بلادهم تلك الأنظمة السياسية التي تُبتنى على خوض المعارك الانتخابية من قبل الأحزاب ، وإنما الذي يجب عليهم - إن كانوا حكاماً وأمرأء - أن يحكموا كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ، ويطبقوا الشريعة الإسلامية الغراء من غير أن يخافوا لومة لائم ، وإذا لم يكونوا حكاماً فعليهم أولاً أن يثبتوا على عقيدة الإسلام ويلتزموا بأحكامه ، ثم يحاولوا تغيير الظروف بالدعوة إلى الله في لين وتؤدة ووقار ، وبجمالة ومدارة وصبر على المكاره ، وكره للمناكير واستنكار لها بالموعظة الحسنة .

وقد دلت التجارب في شتى أنحاء العالم الإسلامي أن هذا هو الذي أفاد المسلمين وأنقذ كثيراً منهم من برائن الضلالة والغواية والفواحش ، وأن الجهود التي بُذلت في هذا السبيل جاءت بنتائج محمودة تبشر بالخير وتحفز لمزيد الجهد والعمل ، ولا سيما إذا قارناها بالجهود الكبيرة التي بذلها الإسلاميون السياسيون في مجال الحصول على السلطة من طريق الأحزاب والانتخابات ، ثم لم يجتنبوا من هذه الجهود إلا الظلم والقهر والحبس ، والملاحقة والمطاردة ، وما يشاكلها من أنواع الجور من قبل حكام بلادهم ، فلا يُجتنى من القتاد إلا الشوك .

بين النصوص والمصالح :

من أهم قواعد الشريعة الإسلامية مراعاة المصالح ودرء المفاسد في أعمال بعض النصوص وإهمالها ، وأكثر ما يكون هذا في الأمور الاجتماعية ، ومن هذا الباب ما هو معروف بقبول أهون البليتين لدفع أعظمهما ، وهذا باب معروف لا يحتاج إلى البسط والتفصيل ، وقد أهمل رسول الله ﷺ العمل ببعض النصوص

نظراً إلى الظروف والمصالح ، فمثلاً لم يقتل رسول الله ﷺ المنافقين المستهزئين الذين أعلنوا الكفر ، وقد قال الله فيهم : ﴿ لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم ﴾ ، وقال رسول الله ﷺ : « من بدل دينه فاقتلوه » ، ومع ذلك لم يطبق عليهم حد الردة لئلا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه ، لما في ذلك من تنفير الناس عن الإسلام .

كذلك لم يطبق حد القذف على « عبد الله بن أبي بن سلول » من بين أهل الإفك مع أنه هو الذى تولى كبره منهم ، وذلك حذراً من إعلانه الردة ، وتمزيق الجماعة ، ولئلا تنتقض على رسول الله ﷺ أحوال المدينة ، لأن ابن أبي كان سيداً مطاعاً فى قومه ، فكان فى تعرضه للحد خوف ثوران عصبية العنصر والقبيلة ، ثم الارتباك الشديد بين الصحابة أنفسهم .

وهذا الباب الوحيد هو الذى يدعونا إلى تكرار النظر فى قضية الأحزاب فى ضوء الظروف الراهنة .

وإذا نظرنا إلى دول العالم الإسلامى اليوم نجدها كما يلى :

أولاً : بلاد تطبق الإسلام عن عقيدة وإخلاص ورغبة ، حتى وإن تعرضت لضغوط دولية وتأثيرات خارجية ، وعلى رأس تلك الدول المملكة العربية السعودية .

ثانياً : بلاد صرّحت فى دستورها بأن الإسلام هو دين الدولة ، وأن الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع ومع ذلك تشرب فيها الخمر ويمارس الزنا الاختيارى وغير ذلك ، دون عقاب من السلطة .

ثالثاً : دول أقامت دستورها على العلمانية وما يلتصق بها من الجمهورية والديمقراطية ، مع اتجاهها إلى المنهج الرأسمالى أو الاشتراكى والشيوعى ، وتجعل بعض المبادئ الوضعية المعروفة عند العلمانيين مصدراً أساسياً لتشريعاتها الوضعية .

ولا شك فى أن القسم الأول يستحق كل الدعم والمساندة من كل من يجب إعلاء كلمة التوحيد ، لتكون العزة والغلبة لله وللإسلام والمسلمين . وهذا القسم

لا فائدة من فتح باب الأحزاب والانتخابات في دوله لأنه لن يترتب عليها إلا الشر والفساد وعدم الاستقرار .

أما القسم الثاني ، وهو الدول التي تعترف بالإسلام دستورياً ولا تقوم بتنفيذ كثير من أحكامه عملياً ، فليس السبيل لتصحيح مسيرة تلك الدول هو إقامة المعارك الانتخابية ، وإنما السبيل هو العمل في هدوء وثبات لإعداد رجال متأهلين أمناء أكفاء متحمسين للإسلام ، كى يتوافر هذا النوع في الدوائر والهيئات الحكومية ، مع المثابرة في دعوة عامة المسلمين إلى الالتزام بالشرعية حتى تنكشف الموانع ويتلاءم الجو لتطبيق ما هو معترف به دستورياً ، فإذا تم معظم هذا فإن الحكام سيلتجئون إلى التطبيق والتنفيذ إن شاء الله سواء شاءوا أم أبوا .

وقد اعتاد بعض المسلمين أن يسيئوا الظن بالحكام المسلمين ، فيرمونهم بأنهم منافقون عملاء الاستعمار مغرضون نفعيون مخادعون ، وليسوا بمخلصين ، ولكنهم يريدون بإعلان الالتزام بالشرعية دستورياً ، أو تنفيذها عملياً أن يدوم لهم الحكم أو يطول . ولكن هذا ظن فاسد مرفوض لم يسوغه الله ورسوله ، فلا يقبل في الإسلام ولا يعمل به ، وإن الله لم يكلف عباده أن يشقوا عن قلوب الناس ويقرروا بطونهم ، وإنما عليهم أن يقبلوا الظواهر ، ويحكموا على الرجل حسب ظاهره ، ويوكلوا سرائره إلى الله ، بل ويلتمسوا له عذراً إذا رأوا شيئاً يريب ، فإن كان الحاكم في الحقيقة مغرضاً أو مرأئياً أو منافقاً في تحكيم شريعة الله فإن وبال غرضه ونفاقه وخبث نيته عليه ونفع عمله الظاهر وتحكيمه الشريعة وتصحيحه لمسير البلاد يعود على الإسلام والمسلمين .

أما القسم الثالث من دول المسلمين ، وهو الدول التي اختارت منهج العلمانية في بلادها فإن منها ما هي قائمة على نظام إجراء الانتخابات والتمثيل البرلماني الذي يسهم فيه أنواع من الأحزاب السياسية ، ومنها ما هي أشبه بالدكتاتورية ، فلا تعمل بنظام الانتخاب ، أو تعمل به ولكن لا تسمح بالمساهمة في تدبير الأمور إلا للحزب الرسمي ، فالانتخابات تجري فيها شكلياً فقط ، ومساهمة الإسلاميين فيها إما ممنوعة مطلقاً ، أو مسموح بها ظاهرياً ، ولكن حينما يريد الإسلاميون أن يساهموا فيها عملياً يطاردون ويلاحقون بأنواع من التهم ،

ولا يحصلون على شيء سوى النكال والعذاب ، ولا شك أن إقامة حزب سياسى فى مثل هذه الظروف ليس من المعقول فى شيء .

نعم هناك بعض الدول فى القسم الثانى تسمح لكل نوع من الأحزاب أن يساهم فى الانتخاب ويحاول الحصول على السلطة ، سواء كانت الأحزاب إسلامية الاتجاه أو علمانيته ، لكن فوز الإسلاميين فى هذه الانتخابات على الأحزاب المتنافسة أمر مشكوك فيه .

وقد دلت التجارب العديدة أن الإسلاميين بعد خوضهم فى الانتخابات فقدوا ثقة الناس فيهم أكثر مما كسبوا من القوة السياسية ، وكان من جراء ذلك أن سبل الدعوة إلى الله - أيضاً - ضاقت عليهم ، وباؤوا بالخيبة والحرمان فى كثير من المجالات .

فالسبيل إنما هو الصبر على الأذى ، والمثابرة على الدعوة إلى الله ، ومحاولة صرف الحكام وعامة المسلمين عن منهجهم الأعوج إلى المنهج الإسلامى القويم ، مع انتظار الفرج والرحمة من الله .

نعم قد تنقلب الظروف لصالح الإسلاميين ، وتنتهى جميع الأسباب لفوزهم ونجاحهم فى الانتخابات ، وأغلب ما يكون هذا عند طغيان الحكام وجورهم الأعمى ضد المواطنين ، فإن المغرورين الخدوعين منهم ربما يجترؤون مع طغيانهم أن يتظاهروا بشعبيتهم وبالتزامهم بالديمقراطية ، فيعلنون عن إجراء الانتخاب ، ويفسحون المجال لكل من يريد المساهمة فيه من الأفراد والجماعات ، وتأتى النتيجة فى صورة رفض المواطنين إياهم رفضاً باتاً ، جزاء بما ظلموا ، ويدلون بأصواتهم للآخرين .

وقد شاهدنا مثل هذا فى الهند فى انتخاب عام ١٩٧٧ م فى عهد « أنديرا غاندى » رئيسة وزراء الهند السابقة ، حينما جاوز بغيا وظلمها الحدود فى أيام حالة الطوارئ ، فرفض المواطنون الهنود - سكان منطقتها الشمالية - حزبها وإياها رفضاً باتاً ، وأدلو بأصواتهم فى حق حزب « جنتا » متعامين عن كل ما فيه ، كذلك شاهدنا فى باكستان أن المواطنين الباكستانيين رفضوا رئيس

الوزراء الباكستاني « ذو الفقار على بوتو » وحزبه حين ضاقت عليهم الأرض من ظلمه وطغيانه حتى أوصلوه إلى مصيره المحتوم .

فإذا جاءت مثل هذه الظروف بعد انتظار فرج الله ورحمته ، ووجدت جميع الدلالات على نجاح الإسلاميين وفوزهم في الانتخاب فحينئذ يتعين عليهم أن يسهموا في الانتخابات ، لينقلوا الحكم من الشر إلى الخير بأقل وسيلة من التنافس الذى يجلب الدمار والخراب ، كما يتعين على الرجل الصالح الأمين الكفء أن يأخذ زمام الحكم والإمارة في حالة الفوضى والاضطراب ، حتى يستقر الوضع وتنتهى الفوضى ولا يعم الفساد ، مع أن طلب الإمارة ممنوع في عامة النصوص ، ولكن لأجل مراعاة المصالح ودرء المفاسد انقلب الموقف في تلك الظروف .

وهذا منفذ وحيد يسوغ دخول الإسلاميين في هذا المجال . ويقتضى غاية التيقظ وكال الفراسة والبصيرة في ما يدور في المجتمع مع الأخذ بالحيلة والحذر وتقييم المصالح والمفاسد المترتبة .

والله ولى التوفيق ويده أزمة الأمور .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
الأحزاب السياسية : خلفياتها ونظامها	٧
قضية الأحزاب في ضوء أسسها وفعاليتها	١٩
الافتراق والنصوص الشرعية	٣٤
رابطة المجتمع الإسلامي	٤٢
رابطة المسلمين والولاء	٥٣
السوابق التاريخية	٦٣
مبدأ الشورى والأحزاب	٦٩
قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	٧٧
قضية الأحزاب في الميزان	٨٣
الفهرس	٩٥

رقم الإيداع بدار الكتب
٨٧/٣٨٨٧
التقييم الدولي ٥ - ٠٠ - ١٤٣١ - ٩٧٧

طبعة المصيرية - بت. ١٨٣٢٥٦

قضية هذا الكتاب

يناقش المؤلف في هذا الكتاب - من خلال منظور إسلامي - ظاهرة انقسام الأمة إلى أحزاب ، فيورد النصوص التي يوهم ظاهرها جواز تعدد الأحزاب ويوضح أنها لا تدعو إلى حزبية وإنما تحتم استشارة أهل الحل والعقد ونحث على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ثم يتناول وجهات النظر التي تبيح - بل تدعو إلى - تعدد الأحزاب ويفنّدها بأدلة عقلية وعقلية .

ويستشهد المؤلف - لإثبات وجهة نظره التي تعارض قيام الأحزاب السياسية - بواقع البلاد الإسلامية التي تتعدّد فيها الأحزاب فيثبت أن هذه الأحزاب لا يهملها صالح البلاد ، ولكنها - فقط - تتطاحن من أجل السلطة ، وهذا التطاحن يجعل الحزب الحاكم لا يتدّخر وسعاً في تضليل الشعب وإلباس الأخطاء الفادحة لبوس الحق والصواب ، كما أنه يفتعل القضايا المزورة للمعارضة كي يشوّه سمعتها .

ومن ناحية أخرى فإن أحزاب المعارضة لا تدّخر وسعاً في الافتراء على الحزب الحاكم لتشويه سمعته ، وربما قدّمت في سبيل ذلك إحصائيات مزوّرة تسعى من ورائها لخلق جو صالح للمظاهرات وتحريك الجماهير لعرقلة سير الحياة في البلاد .

ويتهى الكتاب إلى أنه من الخطأ أن يشغل العلماء والدعاة المسلمون أنفسهم بالحصول على السلطة أو مناوأة أصحابها ، وأولى بهم أن يُشغّلوا بتربية الفرد المسلم وتهيئة البيئة لإفراز عناصر قيادية مسلمة تحسن التصرف إذا وكلت إليها الأمور فتعمل لما فيه خير البلاد والعباد .

من إصدارات

رابطة الجامعات الإسلامية